الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

مسارعملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا: التحديات والرهانات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:

توت نسيمة

إشراف الأستاذة:

د/ناصري سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد حفظاوي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
سميرة ناصري	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر(ب)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

مسارعملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا: التحديات والرهانات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:

توت نسيمة

إشراف الأستاذة:

د/ناصري سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد حفظاوي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
سميرة ناصري	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر(ب)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على توفيقي لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة " الدكتورة ناصري سميرة " التي شرفتني بالإشراف على هذا العمل، والتي أفادتني بنصائحها وإرشاداتها وتوجيهاتها القيمة.

شكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين سأنال شرف مناقشتهم.

والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة خنشلة.

والشكر موصول أيضا لأختي وزوجها على مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى: روح والدي الطاهرة رحمه الله، حضوروالدتي الدافع، دعم زوجي اللامتناهي، إلى الذين أبصروا نوردنيانا فأضاءها أبنائي، إلى أختي و ابنها وإخوتي و أبنائهم.

إلى كل عائلتي الكريمة، وزملاء الدفعة

توت نسيمة

خطـة الدراســة

مقدمة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول:مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثا ني:التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني:عوامل وأنماط التحول الديمقراطي ومراحله

المطلب الأول:عوامل التحول الديمقراطي

المطلب الثاني:أنماط التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:مراحل التحول الديمقراطي

المبحث الثالث:المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي

المطلب الأول:المدخل التحديثي

المطلب الثاني:المدخل البنيوي

المطلب الثالث:المدخل الانتقالي

المبحث الر ابع:بطاقة تقنية حول جنوب إفريقيا

المطلب الأول:الموقع الجيوسياسي في جنوب إفريقيا

المطلب الثاني:التركيبة المجتمعية في جنوب إفريقيا

المطلب الثالث:النظام السياسي في جنوب إفريقيا

المطلبالر ابع:الأوضاع الاقتصاديةفي جنوبافريقيا

الفصل الثاني:مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المبحث الأول:التطور الكرونولوجي لأزمة جنوب إفريقيا

المطلب الأول:التطور التاريخي للازمة

المبحث الثاني:أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول:أسباب داخلية

المطلب الثاني:أسباب خارجية

المبحث الثالث:مراحل عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول:المفاوضات على آليات المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني:مرحلة وضع الدستور المؤقت والملامح العامة له

المطلب الثالث:الانتخابات الديمقراطية الأولى عام 1994

المبحث الرابع:الحكومة الانتقالية وآليات الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول:الإصلاح السياسي كآلية في الترسيخ الديمقراطي

المطلب الثاني:الإصلاح الاقتصادي كآلية للترسيخ الديمقراطي

المطلب الثالث:الإصلاح الاجتماعي كآلية للترسيخ الديمقراطي

المبحث الخامس:تحديات التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا

المطلب الأول:التحديات السياسية

المطلب الثاني:التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث:التحديات الاجتماعية

الخاتمة

قائمه المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

مقدمة

يعد التحول الديمقراطي ظاهرة سياسية جديدة، حيث تمثلت ملامحه في التطور السياسي الذي شهدته دول العالم، داخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، معبرًا عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة في إطار مؤسسي باعتباره الوصفة الناجعة لمواجهة مختلف المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول، ونخص بالذكر الدول الإفريقية.

شهدت القارة الإفريقية طيلت قرون تهميشا واضحا نظرا لخضوعها للاستعمار الأوروبي الذي عمل على تحطيم النظم الاجتماعية فيها في إطار عدم وجود إجماع سياسي نتج عنه النزاعات القبلية والصراعات الإثنية والعرقية، كما وجدت نفسها في تبعية اقتصادية للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، بسبب فشل النماذج التنموية المتبعة، مما دفعها إلى ضرورة تبني الخيار السياسي، والمتمثل في نهج التحول الديمقراطي، فكانت مسرحا للانتقالات الأحدث نحو الديمقراطية، ومن بين هذه الدول جنوب إفريقيا.

فهذه الأخيرة إحدى الدول الإفريقية التي تقع في أقصى جنوب القارة السمراء، حيث عانت جنوب إفريقيا إحدى أهم النزاعات العرقية التي شهدتها القارة، بين الأقلية البيضاء والأكثرية السوداء، إلا أنها انتهت باتفاق الأطراف نحو ممارسة الديمقراطية والاتجاه نحو التحول الديمقراطي.

تأثرت جنوب إفريقيا كغيرها من الدول الإفريقية، بعولمة الديمقراطية في ظل تدهور أوضاعها الداخلية مما جعلها تتبنى إصلاحات شاملة في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية لبناء دولة حديثة ولتحقيق تنمية شاملة والاندماج الإقليمي والدولي.

لذا أتت دراستنا هذه حول مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا التحديات والرهانات لإلقاء الضوء على أهمية هذا التحول في تغيير مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لدولة جنوب إفريقيا وإبراز أهم التحديات والرهانات التي تواجهها.

1. أسباب اختيار الموضوع:

اختيار موضوع ما يعكس دوافع متعددة الأبعاد تفرضها التحولات التي تشهدها المنظومة الدولية وعليه فان عوامل اختيارنا لموضوع مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا التحديات والرهانات تعود إلى :

أولا: الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث الخاصة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة أكاديمية حول موضوع التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا من خلال رصد وتحليل طبيعة النظام السياسي لجنوب إفريقيا ومدى استجابتها لموجة التحول الديمقراطي.
- الرغبة في معرفة مسار عملية التحول الديمقراطي في هته الدولة من اجل فهم أكثر لطبيعة التحول الديمقراطي فيها

ثانيا: الأسباب الموضوعية: .

- تعد مسألة التحول الديمقراطي أكثر المواضيع حيوية في النقاش سواء على المستوى الرسمي أو الأكاديمي.

- محاولة تقديم دراسة شاملة تتناول دوافع ومؤشرات تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا وطرح أهم التحديات والرهانات التي تحول دون نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

2. أهمية اختيار الموضوع:

نستشف أهمية الموضوع مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا التحديات والرهانات قيمته العلمية والعملية انطلاقا من:

- تتمثل القيمة العلمية للموضوع لكونه يعالج أحد المسائل البحثية المثيرة للجدل على المستوى الأكاديمي والرسمي، مما استدعى تصميم إطار نظري وصفي تحليلي مستنبط من الواقع السياسي لجنوب إفريقيا المتفاعل مع الإنتاج العالمي في حقل التحولات.

- تعزيز المنظومة المفاهيمية المتعلقة بالتحول الديمقراطي، خاصة وأن ظاهرة التحول الديمقراطي تكتسي خصوصية البلد الحاضن لها.

- محاولة تقديم دراسة تضاف إلى دراسات التحول الديمقراطي التي انتشرت في كل أنحاء العالم.

- تكمن أهمية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا في كونه مثّل رهانا حقيقيا لإخراج البلاد من الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها، والخروج من القوقعة الأحادية وسيطرة الحزب الواحد على النظام السياسي.

- تناول المستجدات والتطورات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها النظام السياسي في جنوب إفريقيا قصد تغطية هذا الموضوع منذ بدايته من جهة، والكشف عن تحديات ورهانات عملية في جنوب إفريقيا من جهة أخرى.

3. **أهداف الموضوع:** يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا وأسباب حدوثه وذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية وإبراز نتائج التي أفرزتها هذه المحددات.
- رصد وتحليل مختلف الإصلاحات التي انتهجتها جنوب إفريقيا ومدى مساهمتها في تحقيق عملية التحول الديمقراطي.
- البحث في خصوصية النظام السياسي لجنوب إفريقيا لتحقيق الديمقراطية وبين الموروث التسلطي داخل النظام السياسي لجنوب إفريقيا.
- كشف تحديات ورهانات التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا والحلول المقترحة لمواجهتها.

4. إشكالية الدراسة:

تطرح إشكالية الدراسة العلاقة بين الصراعات السياسية الداخلية والخارجية والتحول الديمقراطي،الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على مسار التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المداخل النظرية والمفاهيمية التي استطاعت دراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي؟

2- كيف أثرت الأسباب الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا؟

3- ما مدى مساهمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتخذة في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا؟

5- ما هي التحديات التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا؟

5.فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سنقدم الفرضيات التالية:

- بقدر ما كان هناك تداخل بين البيئتين الداخلية والخارجية وتأثير إحداهما على آخر كانت عملية التحول الديمقراطي أكثر مرونة وأسرع.

1- تعد النظرية البنائية إحدى النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

2- ساهم دور الرئيس دي كليرك إضافة إلى التغيرات الدولية الحاصلة بدفع السلطة السياسية الجنوب افريقية لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي.

3- إن آلية الإصلاح السياسي التي اعتمدتها جنوب إفريقيا كانت كافية لنقلها للمناخ الديمقراطي.

4- تتنوع المعيقات التي تحول دون تحقيق عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا بين معيقات سياسية، اقتصادية، مجتمعية، ولتجاوز هذه المعيقات لابد من صياغة سياسية متكاملة الجوانب.

6. حدود الدراسة:

الحيز المكاني لهذه الدراسة هو دولة جنوب إفريقيا، أما الحيز الزماني فيرتبط بنهاية الحرب الباردة وإعادة هيكلة العلاقات الدولية وتعميم نسق العولمة لأبعادها الكونية.

7.أدبيات الدراسة:

تقتضي الضرورة العلمية والمنهجية ضرورة التحقيق والتقصي حول ما كتب بخصوص موضوع الدراسة، ومن خلال اطلاعنا على الموضوع محل الدراسة، وجدت دراسات كثيرة جدا تناولته بالتحليل وسنحاول تقديم أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها بشكل محوري على النحو التالي:

- كتاب **صامويل هانتجتون** عن الموجة الثالثة للتحول إلى الديمقراطية، استعرض **هانتجتون** في دراسته تحليل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي، ووضح أهم العوامل الواجب توفرها لقيام نظام ديمقراطي راسخ وقد اعتمدته في الفصل الأول.

- رسالة ماجستير للباحث عاشور مهدي محمد،تناول في دراسته تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا تم التطرق فيه إلى أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا ومراحله، وأخيرا الحكومة الانتقالية ومساعي ترسيخ الديمقراطية، واختيرت هذه الدراسة لعلاقتها بموضوع الدراسة، أما ما أضفناه من خلال هذه الدراسة هو تخصيص البحث حول الأسباب الدافعة لعملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

- مقالة للباحث يونس مسعودي، حيث تناول في دراسته " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية "، وتطرق إلى التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي، ومرورًا إلى مراحله وأنماطه.

- فوزي سهام، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسته مقارنة العراق وجنوب إفريقيا، حيث استعرضت في دراستها على العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية وإيجاد حلول لتلك المشكلات

8. المقاربات المنهجية:

تقتضي طبيعة الموضوع على تكامل منهجي حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يركز على دراسة الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وعلى هذا الأساس تناولت الدراسة التطور المرحلي " التاريخي " لأزمة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا التي ساهمت في التحول الديمقراطي.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح لنا بوصف ظاهرة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا بدقة من خلال جمع مختلف المعلومات المتعلقة بجوانب ظاهرة التحول الديمقراطي وتحليلها، والتعرف على الظروف والأسباب التي دفعت جنوب إفريقيا لانتهاج التحول الديمقراطي والوصول إلى نتائج تساعد في فهم حاضر ظاهرة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا وثم التنبؤ بمستقبلها.

بالإضافة إلى منهج دراسة حالة حيث اعتمد هذا المنهج على التعمق والتركيز على دراسة حالة معينة وهي التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا كإحدى النماذج الإفريقية. بالإضافة إلى النظريات التي تم اعتمادها في الدراسة في الفصل الأول .

9 .التقسيم الهيكلي للدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد تم الاعتماد على خطة من فصلين، حيث خصص **الفصل الأول** للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول بمعالجة مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة، أما المبحث الثاني فقد تناول دوافع وأنماط التحول الديمقراطي ومراحله، في حين تناول المبحث الثالث المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي وصولا إلى تقديم بطاقة تقنية لجنوب إفريقيا في المبحث الرابع.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه لدراسة مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وذلك من خلال التطرق إلى التطور الكرونولوجي لأزمة جنوب إفريقيا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناول بالدراسة والتحليل الأسباب الدافعة بالتحول في جنوب إفريقيا، أما المبحث الثالث اهتم بدراسة مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، في حين تناول المبحث الرابع الحكومة الانتقالية وآليات الترسيخ الديمقراطي، وخصص المبحث الخامس لرصد معيقات وتحديات التجربة الديمقراطية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

والنظري للدراسة

تمهيد

أضحى موضوع التحول الديمقراطي من أهم القضايا المتناولة عالميا واعتبرت الديمقراطيات الليبيرالية الأكثر تطبيقا خاصة في النظام العالمي الجديد من قبل العديد من دول العالم الثالث.

هذا ما دفع الكثير من الباحثين العلوم السياسية والقانونية بصب اهتماماتهم على دراسة هذه الظاهرة الحديثة، ووضع تأصيل نظري يستوعب مختلف نماذج التحول الديمقراطي في العالم.

وبما أن الدراسة تدور حول التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، سيتناول الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة من خلال أربع مباحث، حيث سيتناول المبحث الأول تحديد مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة، ثم يتناول المبحث الثاني أسباب وأنماط التحول الديمقراطي ومراحله، مرورا إلى المبحث الثالث الذي يتناول المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي، وصولا إلى المبحث الرابع والأخير يتناول بطاقة تقنية حول جنوب إفريقيا.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي، الذي تباينت التفسيرات حوله، شأنه شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى، نظرا لاشتماله أبعادا متعددة، ولهذا جاء التركيز في هذا المبحث على مفهوم التحول الديمقراطي كمطلب أول ومن ثم علاقته بالمفاهيم المرتبطة به كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، وعليه سيتم بحث هذا المفهوم لغويا والقاء الضوء على دلالاته المعرفية:

أولا: التحول الديمقراطي لغة

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية، فكلمة التحول لغة جاءت من الفعل "**حَوَّلَ**"ويعني تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى مستخدما في ذلك بعض الوسائل[1]،ومثال ذلك ما قام به النبي ﷺ عندما أخذ يحول المجتمع الإسلامي من مجتمع جاهلي إلى مجتمع أكثر رقي وتمدن مستخدما الموعظة الحسنة، وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني تغير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

[1] يونس مسعودي، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، 2014، ص149.

وتقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية كلمة "**transition**" وتعني المرور والانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.[1]

ثانيا: التحول الديمقراطي اصطلاحا

عرف "صامويل هنيجتون" التحول الديمقراطي بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.[2]

وينظر البعض أيضا إلى التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية، وهذا يعني تطبيق عدة سياسات تأكد عملية التحول الديمقراطي من أهمها: احترام الدستور وسيادة القانون ووجود مجلس نيابي (تشريعي) منتخب من قبل الشعب فضلا عن استقلال القضاء وحرية التعبير والتعددية السياسة وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان.[3]

وعرّفه "محمد عابد الجابري " هو التحول إلى ديمقراطية في دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على المؤسسات والأفراد ولا يتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة تقوم على ثلاثة أركان: أولا: حقوق الأفراد الحرية

---

[1] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص29.

[2] صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: د/عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة : مركز خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص160.

[3] محمد مبارك مبارك، **القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**، ط1، (القاهرة : مركز المحروسة،2011)، ص ص 33-34.

والمساواة، ثانيا: قيام مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد، ثالثا: تكريس مبدأ السلطة على أساس حكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقليات.[1]

أولا: يعبّر التحول الديمقراطي عن حالة انتقال نوعية للأنظمة المغلقة المتسلطة إلى أخرى أكثر انفتاحا وديمقراطية.

ثانيا: يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى جملة من التفاعلات تتحملها الأطراف المكونة للنظام.

ثالثا: تتميز عملية التحول بشدة التعقيد لاسيما بالنظر إلى الأطراف المتداخلة فيها.

رابعا: من الصعب التحكم في مصير عمليات التحول الديمقراطي حيث تبقى نسبية ورهينة إرادة الفاعلين.

خامسا: يعبر التحول الديمقراطي عن نماذج مختلفة تطغى عليها خصوصية كل حيز .

استنادا للتعريف السابقة يمكننا تقديم التعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي على أنه: " جملة من العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة تتحكم فيها العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية ".

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات صلة

يتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع مفاهيم ومصطلحات عديدة كالتغيير السياسي، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الليبرالية، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي... ،

[1] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص86.

لذا وجب تحديد كل مفهوم على حدا وإبراز الفروقات القائمة بين كل المفاهيم السابقة الذكر ومفهوم التحول الديمقراطي فيما يلي:

1. **التغير السياسي:** يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد بها الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.[1]

أما معجم المصطلحات السياسية فعرفه على أنه " تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي يكون حاسم النتائج".[2]

التغير السياسي، لأن التحول يكون جذري ويعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغير السياسي فهو البناء السياسي فقط.

2. **الانتقال الديمقراطي:** يشير مصطلح الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه " إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي".[3]

بينما اعتبره " عبد العزيز النويضي " بأنه العملية التي تتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقيدا شديدا، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولا سيما عبر

---

[1] إسماعيل صبري، محمد محمود الربيع، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، 1999)، ص74.

[2] عبد الفتاح إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص92.

[3] مصطفى بلعورة، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام الجزائري 1988-2008**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر، 2010)، ص29.

الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية وإمكانية ممارستها بصفة فعلية.[1]

أما "برهان غليون" فقد اعتبر الانتقال الديمقراطي: " تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى المواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.[2]

أما برهان غليون فقد اعتبر الانتقال الديمقراطي " تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى المواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ"،[3] لذلك فإن الانتقال إلى الديمقراطية يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي وهو المرحلة الممهدة له.

3. **الإصلاح السياسي:** هو القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها، وكذا أساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك يعني زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا.[4]

---

[1] عبد العزيز النويضي، "شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، **دفاتر الشمال**، العدد 02، 1977، ص33.

[2] برهان غليون، **دراسة نقدية حول الخيار الديمقراطي**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1977)، ص140.

[3] أحمد طبيعة، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي-حالة الجزائر-"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص08.

[4] أحمد طبيعة، مرجع نفسه، ص09.

وعلى هذا الأساس فالإصلاح السياسي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول الديمقراطي فهو يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

4. **التحول الليبرالي:** يتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية، داخل النظام السلطوي والتي قد تساعد على تحفيز عملية التحول الديمقراطي، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا ومحاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.[1]

5. **الترسيخ الديمقراطي:** يعتبر رسوخ الديمقراطية بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.[2]

ويمكن توضيح العلاقة بين التحول الديمقراطي والمصطلحات السابقة الذكر وفق المخطط التالي:

---

[1] هدى ميتكس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث "، في اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص135.

[2] يونس مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص150.

مخطط رقم 01: يوضح العلاقة بين التحول الديمقراطي والمصطلحات ذات الصلة

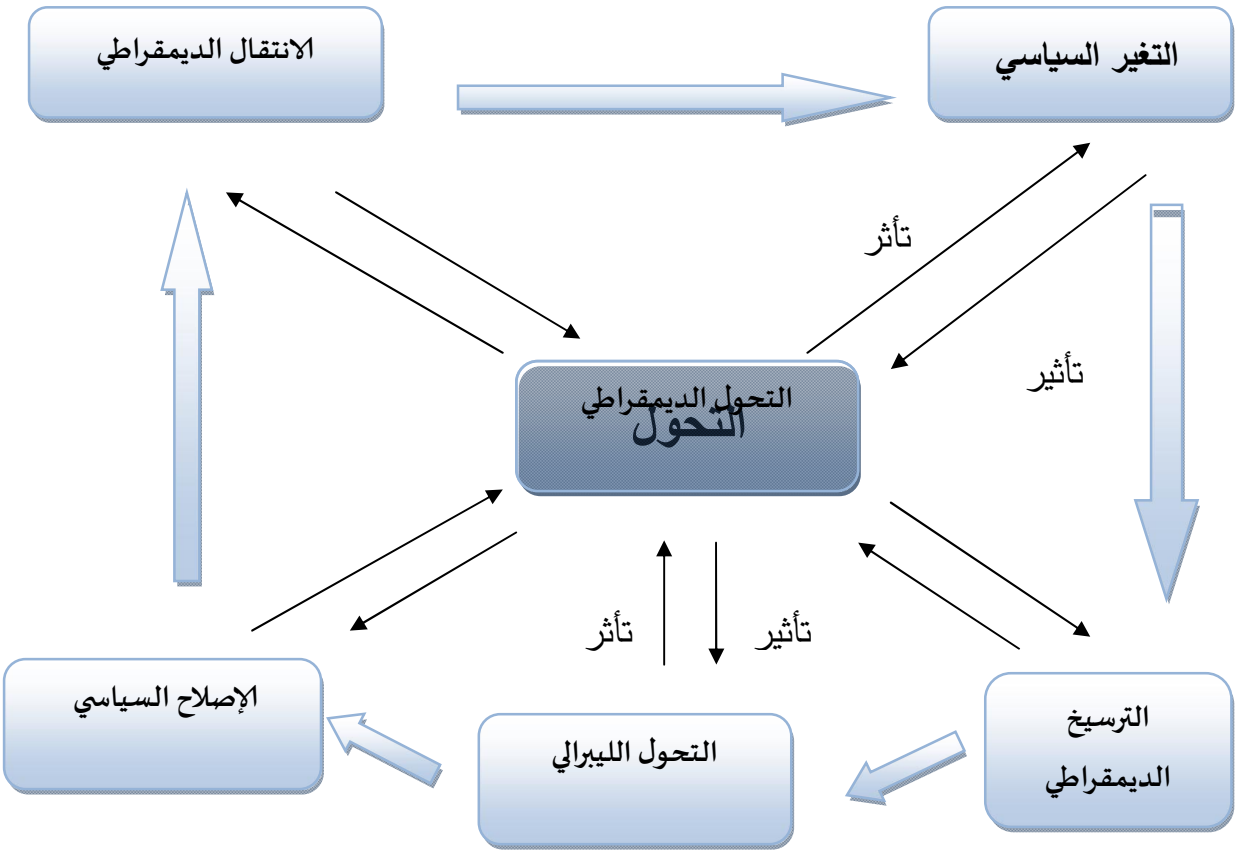

المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي و أنماطه ومراحله

إن عملية التحول الديمقراطي، ليست بالعملية التي تحدث بشكل تلقائي، بل هناك عددا من العوامل والدوافع التي تدفع النظام السياسي إلى التوجه نحو التحول لنظام سياسي ديمقراطي، وعملية التحول الديمقراطي تحدث من خلال مراحل وأنماط مختلفة، يتناسب كل نمط مع البيئة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي وعليه سيتم تناول عوامل وأنماط ومراحل التحول الديمقراطي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي

عكف عديد الباحثين الوقوف على الأسباب الدافعة إلى التحول الديمقراطي بالتركيز على الأسباب الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية نستعرضها في الآتي:

أولا: العوامل الداخلية: يمكن إجمالها فيما يلي:

1- **انهيار شرعية النظام السلطوي:** تعتبر الشرعية عنصرًا مهمًّا يحافظ على بقاء واستمرار النظام السياسي، ولكي تتحقق شرعية أي نظام سياسي لابد عليه من أن يحصل على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي ويتوقف تحقيق هذا على المستوى وقدرة النظام وفاعليته لمواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي يتعرض لها على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء.[1]

[1] خميس حازم والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2003، ص251.

حيث أشار "**ماكس فيبر**"بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة

الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقى جوهر الشرعية متمثلا في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس ادّعائهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم، ومنه تقوم علاقة الحاكم والمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم.[1]

ومنه تعتبر الشرعية ضمانه لقيام واستقرار الديمقراطية، فاهتزاز شرعية النظم التسلطية مردها ضعف الاستقطاب الجماهيري أو تصاعد مطالب المعارضة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، التي قد يؤدي إلى قمعها إلى المزيد من الضغط الدولي وتشويه صورة النظام عند الرأي العام المحلي والخارجي، أو نتيجة انعدام ميكانيزمات التجديد الذاتي وعدم تلبية الوعود ومطالب المواطنين وهذا ما يؤدي إلى ضعف النظم السياسية القائمة وقد يتطور الوضع إلى انهيارها[2]، وأحد الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي الذي حدث بسبب الركود الاقتصادي.

كما يمكن للنظم التسلطية أن تعاني من أزمة الشرعية الدولية، والتي تعني رضا وقبول المجتمع الدولي عن دولة ما، فكثيرا ما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بوسائل متعددة في الشؤون الداخلية تحت طائل ذرائع مختلفة أهمها بناء الديمقراطية ومثال انهيار **ماركوس** في

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، " إشكالية الديمقراطية غير مباشرة في افريقيا، الديمقراطية والقبيلة في افريقيا الصومال أنموذجا"، (مداخلة في الندوة الدولية حول افريقيا الحاضر وأفاق المستقبل، نيامي-النيجر،2008)، ص04.

[2] صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص120.

الفلبين كان نتيجة للضغوطات الدولية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية في 1991 مما سبق الفعل أن النظام الذي يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية.

2- **إرادة القيادة السياسية:** يعتبر واحد من المفاتيح الرئيسيةالتي تأتي من النخبة الحاكمة، خاصة عندما يصبح القادة مدركين لكون التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام القائم، فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي بعد توصلهم إلى قناعة مفادها أن التحرك عن طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة.[1]

وعلى سبيل المثال الرئيس السابق لجنوب إفريقيا **فريديريك ويليم ديكليريك**، قاد جنوب إفريقيا إلى أن تكون دولة ديمقراطية، وذلك من خلال قيامه بكثير من التعديلات التي أنهت التمييز العنصري، كما قاد عدة حوارات مع المجلس الإفريقي القومي بقيادة **نيلسون منديلا** أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق.

3- **تصاعد دور المجتمع المدني:** شكّل مفهوم المجتمع المدني عاملا تحليليا حاسما في الدفع بعملية التحول الديمقراطي، حيث برز الدور الهام للمجتمع المدني في عملية الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، ويعرف المجتمع المدني على أنه " مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، " دراسة نظرية في التحول الديمقراطي " **مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية**، العدد 02، 2015، ص57.

ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ".[1]

ومهم في عملية الانتقال الديمقراطي سواء باعتباره مساهم في الإعداد والتمهيد له أو من خلال توفير البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة له والمانعة لانتكاسته، ولكي يتمكن المجتمع من القيام بدوره لابد من تطوير إطار مؤسسي ديمقراطي ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية تساعده في القيام بعملية التحول الديمقراطي.[2]

4- **العوامل السوسيو اقتصادية:** اهتمت جل دراسات الانتقال الديمقراطي بقضية التجانس والتكامل الوطني باعتباره ظاهرة عالمية تنتشر في مجتمعات الدول المتقدمة والمتخلفة على سواء، وجوهر هذه الظاهرة أن داخل المجتمع الواحد قوى وتكوينات اجتماعية متعددة قوامها تعدد محاور الانقسام في المجتمع، فهذه الانقسامات قد تكون سلالية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية .[3]

إن عدم التجانس بين هذه التكوينات يؤدي إلى عدم استقرار النظام ويمثل في تنامي الشعور بالتهميش والاستبعاد من طرف أي مجموعة عرقية لغوية، دينية أو طائفية ما يؤدي إلى إضعاف قدرة تحقيق ذاتها على كل الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية مما يؤدي إلى تقوية النزاعات الأثنية واستقرار النظم السياسية القائمة.

---

[1] زكريا بوروني، " النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق، 2009-2010، ص74.

[2] مرجع نفسه.

[3] حسنين إبراهيم توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص178.

ولتحويل خطر هذه الظاهرة من مهددة لاستقرار النظم السياسية إلى عامل مساهم في الحفاظ على كيان الدول اختارت العديد من النظم السياسية صيغة سياسية تضع قواعد خاصة للتعامل معها وتحويلها إلى عنصر قوة عوض عامل تهديد لكيان الدولة ككل من خلال الاعتراف باللواءات التحتية والإقرار بشرعيتها واحترام الحقوق الثقافية والسياسية لمختلف الجماعات، وهذا يعد مدخلا أساسيا لخلق نوع من الوحدة قائمة على أساس الاعتراف بالتعدد والتنوع وتوفير قومات الأمن والهوية للجماعات كافة داخل الدولة، بالإضافة إلى فتح باب المشاركة السياسية لمختلف الجماعات من خلال قنوات فعالة تساهم في اعتماد ترتيبات مؤسساتية وقانونية مناسبة، وهذا لا يستطيع أن يطبق إلاّ في النظم الديمقراطية.[1]

أما في حالة اختيار النظام السياسي صيغة سياسية عاجزة عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع ولا تسمح بعلو الولاءات الوطنية عن الولاءات دون الوطنية ولا تسمح بتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من المشاركة في السلطة بشكل رسمي والحصول على نصيب عادل من الثروة، فإن ذلك يفتح الباب للتوتر والعنف، وقد يصل إلى حد المطالبة بالانفصال عن الدولة.[2] فعلى سبيل المثال: جمهورية جنوب إفريقيا إضافة الدول الآتية(غانا، نيجيريا ...).

أخيرا يمكن اعتبار التجانس والتعدد الاجتماعي أحد العوامل المساهمة في الأخذ بعملية التحول الديمقراطي باعتباره العملية الأنسب للحفاظ على الولاء الوطني بالإضافة إلى تحقيق التساوي في توزيع الحقوق والواجبات، خاصة توزيع السلطة أو الثروة.

بالإضافة إلى العامل السوسيولوجي يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، فالعلاقة بين السياسة والاقتصاد هي علاقة ترابط وتداخل أشار إليها

[1] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] مرجع نفسه.

"**صامويل هانتجتون**" ورأى بأسبقية التنمية الاقتصادية على الديمقراطية، واعتبر أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية، وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية.[1]

وقد أوضحت إحدى الدراسات أنه من بين27 حالة للتحول الديمقراطي جرت في العالم بين عامي 1970 و 1990 كان تباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم المتزايد بسببين أساسيين للتحول في 23 حالة منها.

كما تطرق "**سيمور مارتن ليبست**" لعلاقة الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، ورأى أن الرأس مالية تمثل قلب الديمقراطية لأنها ساهمت في تكوين الثورة وأدت إلى بروز طبقة متوسطة متعلمة وكرست ثقافة ديمقراطية فتحت المجال للمشاركة الفعالة للمواطنين في القضايا السياسية.

وفي نفس الموضوع ربط كل من "**روبرت دال وغرار روشماير**" التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنظام الرأسمالي بالنظام الديمقراطي، فالرأسمالية تكرس المنافسة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما تساهم في تقوية المجتمع المدني وتجنب احتكار الحكومة، بالإضافة أن الاقتصاد الرأسمالي يخلق مصالح وارتباطات جديدة، ما يساهم في تقوية العمل الجمعي الضاغط على الحكومة، وهو ما سيقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي ناجح.[2]

5- **تطور الثقافة السياسية:** تشير الثقافة السياسية إلى مجموع الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة وقواعد ضبط السلوك والمسؤوليات الحكومية،[3] وما يعده الناس حقوقا، وقد

[1] صامويل هانجتون، مرجع سبق ذكره، ص120.
[2] زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77.
[3] مرجع نفسه، ص78.

عرفها المفكر **أنجل هارت** وزميلاه بوصفها:" نسقا من القيم المشتركة يساعد على تشكيل سلوك الناس في مجتمع ما ".[1]

كما حدد مضمونها المفكر العربي **كمال المنوفي** " في الشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة السياسية والتسامح الفكري المتبادل وتوفر روح المبادرة والشخصانية، والثقة السياسية المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي."[2]

يؤثر مضمون الثقافة السياسية على عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال ترسيخ قيم التسامح والاعتدال والمشاركة لدى المواطنين مما يقوي الثقة في أنفسهم وقدرتهم على تغيير سياسة الحكم، كما أن غياب معتقدات الديمقراطية لدى القادة والجماهير يجعل النظام الديمقراطي منغلق وغير قابل للتفتح ولا يستطيع الأخذ ببنى سياسة ملائمة للإطار الثقافي السائد في المجتمع، فكل مجتمع أنماطه وقيمه ومواقفه ومعتقداته المتصلة بسياسته وهذا ما توصل إليه تقرير "**فيرباو ألموند**" فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما يتكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال ومع ذلك الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل.[3]

وفي هذا السياق قدم "**نعمون شازان**" دراسة حول الثقافة السياسية والديمقراطية في إفريقيا كشف فيها عن الدور البارز الذي تلعبه الثقافة السياسية في فشل الديمقراطية وسقوطها حيث وصلت إلى أن جميع المجتمعات المتخلفة والدول النامية تنظر إلى الديمقراطية من قبل الأنظمة

---

[1] أحمد مينيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص96.

[2] عمر السويني، " الثقافة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي: رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربيوم 18-05-2022.http://www.mominou.com

[3] مرجع نفسه.

الحاكمة (كمعارضة أو مقاومة) أو ذلك ناجم في نظرها عن طبيعة الثقافة السياسة الرائجة في مثل هذه المجتمعات والتي تعود إلى مرحلة ما قبل الاستعمار.[1]

نستنتج أن عدم التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية تصعب من تحقيق عملية التحول الديمقراطي وتهتز شرعية النظام السياسي، وتعرضه للسقوط بفعل سلطوية الثقافة السلطوية ببعديها السياسي والمجتمعي، ومع هذه المعطيات القائمة تبرز الحاجة إلى ضرورة الاستثمار في تغيير الثقافة السياسية كمدخل أساسي للبناء الديمقراطي الجيد.[2]

وفي الأخير إن الثقافة السياسية تتسم بلا جمود ولا حتمية، فعلاقاتها بالبناء والسلوك السياسي تسير في اتجاهين تأثير وتأثر، حيث تساهم الثقافة السياسية الملائمة في الدفع بعمليات التحول الديمقراطي من خلال توفير الجانب القيمي الثقافي للديمقراطية على مستوى الحاكمين والحاكم، كما يساعد الحكم الديمقراطي على ترسيخ قيم ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية.

ثانيا: العوامل الخارجية

تضافرت العديد من الأسباب الخارجية في الدفع بعملية التحول الديمقراطي أهمها التغيرات التي حدثت في النظام الدولي، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسات النقدية والعالمية ومساهمة المجتمع المدني العالمي في نشر الديمقراطية في ظل انتشار ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات وعليه سيتم التطرق لهذه العوامل كما يلي:

---

[1] مرجع نفسه.

[2] عثمان الزياني،" تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، تم تصفح الموقع يوم:18-05-2022.http ://studies.aljazeera.net

1. **النظام الدولي:** عرف النظام الدولي مجموعة من التغيرات والتحولات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث انهارت الثنائية القطبية وسقوط النظام الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي وأصبح العالم يعرف الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تتضح في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس الأمريكي الأسبق "**جورج بوش الأب**"، والذي يعتمد الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة للعالم ويقدم القيم الليبرالية المحلية الأمريكية كقيم عالمية " إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي والجماعي وبخاصة من خلال منظمات الدولية الإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة".[1]

كما أكد "**كلينتون**" في حملته الانتخابية عام 1992 على أن تبنى الديمقراطية سيكون على رأس أولويات إدارته وأن التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية.[2]

كما عرف العالم انتشار موجة الانتقال الديمقراطي على مستوى دول العالم الثالث حيث انتقلت حوالي 27 دولة من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية في الفترة الممتدة 1970-1990 أطلق عليها **صامويل هانتجتون** " الموجة الثالثة "، وذلك بعد تخلي الاتحاد السوفيتي عن النظم التي

[1] ريحان فوزي نايف عمر، " العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا،2007)،ص17.

[2] مرجع نفسه.

كانت تابعة له، وضغط الو.م.أ والدول الحلفاء لها على هذه الدول ليبني الديمقراطية كنظام سياسي والليبرالية كنظام اقتصادي.[1]

ويعود انتشار ظاهرة الانتقال الديمقراطي في العالم إلى النظرية السياسية " **نظرية العدوى أو الانتشار أو المحاكات أو كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو**" والتي تتضمن اقتداء نظام سياسي بنظام سياسي نجح في عملية التحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، حيث أصبح نموذجا سياسيا قويا تسعى الدول الأخرى التسلطية أو لاعتقاده هذه الدول بأن الديمقراطية تمثل الحل لهذه المشاكل.[2]

وعليه إن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه.[3]

وتتم عملية انتشار الانتقال الديمقراطي بصورة واسعة بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا، ومثال ذلك سقوط النظام الشمولي في البرتغال عام 1974 كان له تأثير مباشر على جنوب أوروبا والبرازيل.

2. ضغوط الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي جملة من الأسباب لفرض هيمنتها على دول العالم أهمها تبني نشر الديمقراطية وإسقاط النظم التسلطية، ولتحقيق ذلك وضعت

---

[1] حسنين إبراهيم توفيق، " العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي والوطن العربي "، **المستقبل العربي**، العدد 349، 2008، ص21.

[2] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع نفسه، ص22.

[3] شهرزاد صحراوي، " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب 1996-2017 "،(أطروحة الدكتوراه علوم، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018-2019)، ص36.

جملة من الأساليب من بينها منح المساعدات والامتيازات المختلفة للدول مقابل تبنيها للنهج الديمقراطي وهذا ما يعرف بالمشروطية السياسية.

وفي هذا السياق 1993 وضع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن المعايير المطلوبة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وعلى الدولة العضوة الجديدة أن تفي بعدة معايير سياسية واقتصادية بما في ذلك مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية وسيادة القانون واحترام وحماية الأقليات.[1]

بالإضافة إلى استخدام الو.م.أ وحلفائها أسلوب المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية استخدمت أساليب أخرى تمثلت في التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت إطار ذرائع مختلفة منها تشويه صورتها أمام المجتمع المدني (دول إرهابية، غير ديمقراطية تملك أسلحة نووية ...)، وإظهارها بأنها دول خارجة عن المجتمع الدولي مع حرصها في ذات الوقت على دفع مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها أو استخدامها أسلوبا مباشرا والمتمثل في التدخل العسكري كما حدث في العراق، وهو أسوأ الحلول وأبهظها ثمنا في الحاضر وفي المستقبل.[2]

حيث تجدر الإشارة أن القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد تدفع بعملية التحول الديمقراطي بصيغة اختيارية تتوقف على مصالحها الخاصة، حيث تستخدم الديمقراطية كورقة ضغط على الدول المناهضة للسياسات الغربية.

مما سبق نجد أن شروط الدول المانعة والمؤسسات المالية الدولية اليوم استحالت شروطا سياسة فرضت تحت عناوين من قبيل تحقيق الانفراج الديمقراطي والمشاركة السياسية، أما الهدف منها فهو تأمين مناخ سياسي ملائم وضمان الاستقرار الاجتماعي يحمي المصالح الغربية.[3]

---

[1] مرجع نفسه.

[2] مرجع نفسه، ص38.

[3] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع نفسه، ص21.

3. **العولمة وثورة التكنولوجيا العالمية:** تعني نقل اختصاصات الدولة وسلطاتها في المجال الاقتصادي والإعلامي، أو من ثمة في السياسة والثقافة إلى الإطار الكوني.[1]

أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث خاصة في ظل تدهور مفهوم المجتمع المدني العالمي والممثل في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يمارس دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي من خلال قيام منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها.[2]

ومثال ذلك، ما حدث في تونس عام 2011 قبل سقوط نظام الرئيس السابق **زين العابدين** إثر اندلاع " ثورة الياسمين " حيث انتقلت المعلومات بسرعة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة رغم محاولة النظام منع ذلك من خلال حجب مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنيت (كالفايسبوك) وقطع شبكات الاتصال الهاتفية وغيرها، إلا أن هذه الإجراءات لم تحل دون نشر الأخبار مما جعل شعوب عربية أخرى تتأثر وتحاكي الثورة التونسية (مصر، ليبيا، سوريا).

بالإضافة أن وسائل الاتصال قامت بكشف زيف الديمقراطية النظم الشمولية وساهمت في نشر الوعي السياسي في ظل ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، إلى جانب قيامها على كشف انتهاك

---

[1] عبد الله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطي**، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007)، ص124.

[2] محمود جميل الجندي، " الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي "، تم تصفح الموقع يوم:18-05-2022.

http://psajo.com.docx

حقوق الإنسان واستخدام النظم السلطوية للعنف ضد شعوبها باعتبارها ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها.

4. **التدخل الخارجي**: يتمثل التدخل العسكري الخارجي وسيلة لإقامة نظم ديمقراطية كبديل عن نظم سلطوية قائمة، بمعنى آخر تستخدم القوى الخارجية وسيلة التدخل العسكري للقضاء على جميع مؤسسات النظام السلطوي السابق وإتاحة الفرصة لظهور نظام ديمقراطي جديد.

وفي هذا السياق، توصلت دراسة المفكرة "**مارجريت هيرمان**" التي (تناولت 216 حالة تدخل عسكري خارجي صريح في الفترة من عام 1975-1991)

إلى أن أغلب حالات التدخل العسكري حدثت أثناء الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما توصلت بأن حلات التدخل العسكري كانت أكثر في الدول السلطوية من الدول الديمقراطية، حيث مثل التدخل العسكري وسيلة نشر النظام الديمقراطي.[1]

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

ميز "**صامويل هانتجتون**" بين أربع صور أو مسارات لعمليات الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية وهي كالآتي:

أولا: التحـول transformation :

[1] هالة جمال ثابت،" ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا 1986-1996 دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1999)، ص21.

هو انتقال تقوده وتهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي أنه انتقال من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة وتخلق لدى النخب الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. ويطلق عليه أيضا التحول من أعلى (الاحلالي التحولي).[1]

ويمكن تقديم تعريف إجرائي له بأنه" استجابة النخبة الحاكمة لحالة عدم الرضى والاحتقان الشعبي مما ينتج عنه معادلة ثنائية أحد أطرافها يعاني تراجع قوته وضعفه المضطرب فيلجأ إلى طرح مبادرات إصلاح بهدف تجاوز الأزمة واستدامة طبيعة النظام القائم".

وفي هذه الحالة أن الاعتبارات الأمنية والأسباب الداخلية هي التي تقود عمليات التحول ومن الملاحظ أن النظم العسكرية هي الأكثر جنوحا إلى أحداث التحول، وهذا لا ينفي تدخل السلطة المدنية، وفي هذه الحالة تكون النتيجة المحتملة قيام ديمقراطية محدودة مع استمرار نفس النخب وتكون الأولوية للمصانع الخاصة على المصالحة العامة،[2] ونذكر من التجارب التي حدث فيها تحول من فوق اسبانيا، زامبيا والبرازيل.

ثانيا: التحــول الاحلالــي replacement :

وهي الحالة الوسطية حيث يحدث الانتقال هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد (act) يتم التوصل اليه عبر المفاوضات والمساواة بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة

[1] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سابق، ص21.

[2] ريحان فوزي نايف عمر ، مرجع سبق ذكره، 93.

مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها – أي النخبة الحاكمة – هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية،[1] وفي المقابل تستغل المعارضة الوضع لعدم قدرتها على إحداث تغيرات والإطاحة بالنظام القائم من خلال إجراء تفاوضات ومساومات مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية واللجوء إلى تسويات وترتيبات سياسية تضمن استقرار النظام وتضعه على مسار الديمقراطية مع حماية مصالح النخب من الطرفين.[2]

ويمكن تقديم تعريف إجرائي له: " بأنه الرغبة المشتركة بين النظام وقوى المعارضة في التحول الديمقراطي بهدف الوصول إلى نظام ديمقراطي متوازن، كما يعتمد هذا النوع على فكرة المأسسة الفعالة حيث يتم دمج النخب في مؤسسات الدولة لتقوية الانتماء".

وقد حدث النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها بولندا، السلفادور و نيكارجوَا وجنوب إفريقيا في 1990 بعد مفاوضات دارت بين **نيلسون مانديلا** و **ديكليرك**.

ثالثا: نمط الإحلال replacement :

يأخذ هذا النمط من الانتقال شكلين رئيسيين أولهما نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات تفتح الطريق للتحول الديمقراطي، وثانيهما الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير ديمقراطي أو إطاحته بواسطة

[1] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع نفسه، ص22.
[2] زكريا بوربوني، مرجع سبق ذكره، ص67.

انتفاضة أو شعبية، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله،[1] مثلما حدث في ألمانيا الشرقية ورومانيا، البرتغال، اليونان، الأرجنتين والفيليبين.

في هذه الحالة التحول من أكبر ميزاته العنف والمظاهرات من قبل الشعب كما تميز بضعف النخب الحاكمة، ويشهد هذا النمط استثناءًا في حالة وفاة الديكتاتور أو سقوطه ومن المستبعد ضمان نتائج هذا النمط حيث ترتفع احتمالات الانعكاس.

رابعًا: نمط التدخل الأجنبي foingnintervention :

يحدث هذا النمط من التحول الديمقراطي في حالة رفض النظام الحاكم التغيير وعدم بروز جناح إصلاحي داخله وعجز قوى المعارضة عن إطاحته بسبب ضعفها و هشاشتها نتيجة لسياساته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي.[2]

ومن أمثلة ذلك التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، وكذلك التدخل في العراق عام 2003، وتجدر الإشارة هنا أن في الكثير من الأحيان لا يكون هدف التدخل العسكري إرساء نظام ديمقراطي بل هناك مصالح أخرى مثلما يحدث في ليبيا وسوريا.

بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في بعض قرارات الانتقال في بعض النظم التسلطية الفقيرة فخلال ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم عرفت الكثير من بلدان العالم الثالث ضعفا اقتصاديا مما جعلها تعتمد على الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة للحصول على

[1] حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] مرجع نفسه، ص31.

الإعانات والقروض، وقد استخدمت الدول الكبرى والمنظمات الدولية هذه الإعانات كورقة ضغط لدفع النظم التسلطية إلى التحرك نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي في إطار ما يعرف بالمشروطية السياسية والاقتصادية،[1] ومثال ذلك جنوب إفريقيا ونستنتج مما سبق، أن عملية التحول الديمقراطي تعرف أشكالاً متنوعة اختلفت باختلاف الدول المتنقلة فكل دولة عرفت تجربة خاصة، مما يجعلها وصفة جديدة تساهم في بناء نظرية التحول الديمقراطي.

ويمكن توضيح أنماط التحول الديمقراطي في المخطط التالي:

المخطط رقم 02: أنماط التحول الديمقراطي

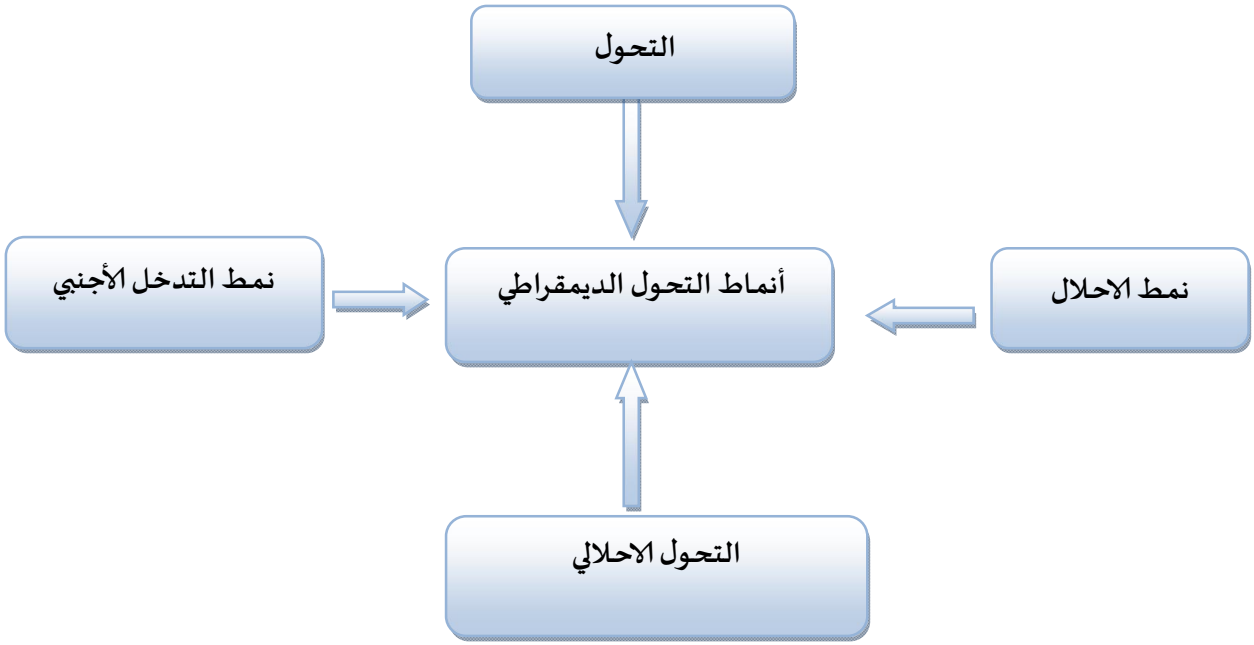

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] محمد مبارك مبارك، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعيا

أولا: مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

وهي المرحلة التي تبدأ عندما تظهر مؤشرات تآكل النظام التسلطي، من خلال حتمية صعود نخبة إصلاحية من داخل النخبة الحاكمة تشرع عملية الانتقال الديمقراطي، سواء بصورة منفردة (انتقال من أعلى) أو من خلال التفاوض مع النخبة المعتدلة في المعارضة (انتقال تفاوضي- تعاوني)، ومن بين الطرق التي تدفع إلى تصعيد النخبة المعتدلة، هو الانقلاب العسكري وهذا ما تم في السودان، فقد تم تصعيد الفريق الأول **بن عوف** من خلال قيامه بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس السابق عمر البشير، وتحت ضغوط من المعارضة، تم الإطاحة به، وحل محله قيادات إصلاحية تحضى بدرجة كبيرة على قبول شعبي.[1]

مما سبق نستنتج أن، عملية انهيار النظام القديم، تتوقف على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكه، ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية، وحدة الصراع بين المتشددين والمعتدلين قد تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو تسرع بعملية التحول الديمقراطي.

[1] أحمد الشوري أبو زيد، " الانتقال التفاوضي في السودان .. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2009-2020"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد 09، العدد 08، 2020، ص16.

ثانيا: مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي

تعتبر المرحلة الحساسة في عملية التحول الديمقراطي، إذ يتوقف حدوث التحول على مرونة النظام ومدى قدرته على التكيف مع المطالب، والإصلاحات الجديدة، وذلك بالعمل على الحفاظ على ذاته والمبادرة في الوقت نفسه بتغيرات جوهرية من خلال توسيع الحريات الأساسية وفتح قنوات المشاركة الواسعة، وتتسم هذه المرحلة بتزايد مخاطر واحتمالات الارتداد عن الديمقراطية نحو النظام السلطوي فهناك دول حققت استقرار من خلال التحول وأخرى كانت بسبب التحول الديمقراطي بالجزائر وفي هذا السياق شبه " **آدم بريز فورسكي**" هذه المرحلة ب "آلة الغزل" ذلك أن ارتفاع الكرة لا ينفي إمكانية سقوطها مرة أخرى، وذلك لتواجد مؤسسات النظام القديم جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين السلطويين إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق.[1]

مما سبق نستنتج أن اتخاذ القرار التحولي يتم عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف مع المطالب والإصلاحات الجديدة، والحفاظ عل ذاته.

ثالثا: مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي

يسود في هذه المرحلة الاعتقاد من جانب الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو أي قوى أخرى بدعم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول للسلطة وفق قيم ديمقراطية "الثقافة الديمقراطية" وتجذير قيمها في المجتمع والتي تتمثل في الاعتدال والوسطية وقبول الآخر.[2]

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، " التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق1991-2005"، (رسالة ماجيستر، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص23.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر1999-2007،(رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، ص30.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة قواعد تنظم المباراة الأساسية خلال عملية التحول الديمقراطي:[1]

- **شكل الحكومة:** يميل عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية، فالنظام الرئاسي يفتقد إلى الآلية التي تحقق التوافق بين النخبة والمعارضة يمكن أن تؤدي انهيار الديمقراطية، ويمكن الإشارة إلى أن جل النظم التي عرفت التحول الديمقراطي قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، وذلك لأنه يصعب الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم.

- **النظام الانتخابي:** يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الحزبي وبالتالي على المسار الديمقراطي، فهو نتاج بين النخبة الحاكمة والمعارضة بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها.

الجماعات المشاركة في العملية السياسية: هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، لذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد المؤسسة العسكرية على غرار وضع قواعد وأطر قانونية تحدد وظائفها وتبقيها بعيدا عن الساحة السياسية.

رابعا: مرحلة النضج الديمقراطي:

هي مرحلة يتحقق فيها مستوى عالي من الثقافة السياسية، وفهم المطلوب لحقيقة الديمقراطية ويتم التخلص بشكل نهائي من سلبيات النظام القديم ورواسبه، وقد تكون للنظام الجديد القدرة على التكيف والمرونة في التعامل مع الواقع الجديد وفق قيم الديمقراطية وثقافتها، ويتم ذلك بفتح قنوات المشاركة الواسعة للجماعات والأفراد والقوى المختلفة بما في

[1] مرجع نفسه،

ذلك الشرائح الأكثر ضعفًا على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، فضلًا عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين،[1] وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثورة، إتاحة التعليم والرعاية الصحية للجميع ... فيسير المجتمع نحو تحول حقيقي في اتجاه الديمقراطية الحقيقية بمعناها الواسع.[2]

نستنتج مما سبق أن هذه المرحلة هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تسعى إلى تحسين الأداء وزيادة قدرة المواطنين عل المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية.

[1] شريفة طه، **الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات)، ص38.

[2] مرجع نفسه، ص39.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي:

إن انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم دفع بالباحثين إلى وضع مقاربات نظرية تقوم بدراسة مؤشرات الظاهرة، وقد اتفق الكثير من الباحثين رغم اختلاف تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم على تصنيفه إلى ثلاثة مداخل وسيتم عرضها كالآتي:

المطلب الأول: المدخل التحديثي

يقوم هذا المدخل على نظريات الاقتصاد السياسي، يربط المدخل التحديثي بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية مستندا إلى أن البلدان الأكثر ثراء في العالم هي بلدان ديمقراطية،[1] ولقد كان **آدم سميث** في مؤلفه الشهير" ثروة الأمم " أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، وحسب **آدم سميث** من المستحسن عدم تدخل الحكومة فذلك يؤدي إلى ازدهار الحرية الفردية القائمة على التنافس والكفاءة مما يعني تعظيم الأرباح وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية.[2]

كما ذهب " **ليبست lipset**" أيضا أن استقرار الديمقراطية كشكل لنظام سياسي لا تعتمد على التنمية الاقتصادية – ويقصد بها القوة –بحسب فعالية وشرعية نظامها السياسي أيضا، ويحكم على الفعالية طبقا لمدى قيام النظام السياسي بالمهمات الأساسية التي يؤديها، كما تقررها ردود أفعال المجتمع بما فيه من جماعات قوية ومؤثرة.[3]

---

[1] محمد زاهي بشير المغربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/22، https://www.arabenewel.info

[2] مرجع نفسه.

[3] مرجع نفسه.

وفي عام 1985 توصل"**بولين وجاكمانBollen and Jakmon** "إلى نتيجة مفادها بوجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية من خلال تحليل احصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات، التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.[1]

ومن ناحية أخرى قامت جملة من الدراسات بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، ومن أبرز مفكريها "**جرسون ونوح**" "**روبرت داهل**"، حيث ذهب هؤلاء المفكرون إلا أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة، التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي.[2]

أكدت معظم الدراسات الحديثة على وجود علاقة وطيدة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية، حتى عندما قلب المعادلة "**ستيفن**" و "**وينستين**" و "**هالبرين**" وطرحوا النظرية بمنطق مختلف وهي "لكي تتطور الدول الفقيرة اقتصاديا ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية، فقد نمت الديمقراطيات الفقيرة بسرعة توازي على الأقل بسرعة نمو الأوتوقراطيات الفقيرة وتفوقت عليها في الأداء تفوقًا كبيرًا حسب معظم مؤشرات الرفاهية الاجتماعية.[3]

استنادا على ما سبق نصل أن الآراء تبقى منقسمة حول هذه المسألة فهناك من يعتقد أن الديمقراطية هي شرط لا غنى عنه للتنمية، وبعبارة أخرى لا يمكن أن يحدث التطور في غياب الديمقراطية، في حين هناك من يفكر عكس ذلك بالضبط وبالتحديد أن التقدم الاقتصادي

---

[1] زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سبق ذكره.

[3] رضوان زيادة، " الديمقراطية الوفاقية كمرحلة أولية في التحول الديمقراطي في العالم العربي"، مجلة الديمقراطية، مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، العدد 16، 2006، ص16.

ضروري لضمان الديمقراطية، وهذا بطبيعة الحال تقدمه نماذج من التنمية الناجحة (كوريا وتايوان وسنغافورة وتايلاند وتركيا).

إلا أن الواقع أثبت أن هناك دولا تتمتع بشروط التحديث لكنها لم تحقق الانتقال الديمقراطي، فحسب الدكتور "**يوسف الشويري**" انتقلت تركيا إلى النظام الديمقراطي رغم عدم استكمالها لمستلزمات التحديث على عكس السعودية التي تتوفر معظم مؤشراته، رغم هذا لم تبني نظاما ديمقراطيا.[1]

المطلب الثاني: المدخل البنيوي

يفسر المدخل البنيوي عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة " كما يقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة – اقتصادية، اجتماعية، سياسية – تضع قيودًا وتوفر فرصًا تدفع أعضاء النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، فقد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تغيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة المدى.[2]

استندت الدراسة الكلاسيكية لهذا المدخل إلى دراسة "**مور بارنتجون MooreBarringtan**" والتي تمحورت حول تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة (**مسار الديمقراطية الليبرالية**) والمسار الذي أخذت به اليابان وألمانيا (**مسار الفاشية**) والمسار الذي أخذت به كل من روسيا والصين (**مسار الثورة الشيوعية**) خلال عملية التحول

[1] زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص61.

الديمقراطي، وتمت المقارنة بين هذه البلدان في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.[1] توصل المفكر "**مور**" إلى نتيجة مفادها أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.

واشترط **بارنتجون مور** مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية أهمها تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم.[2]

اهتم عديد الباحثين أمثال "**روشمايرديتريك**" و "**جون ستافنس**" بتطوير طرح المفكر "**مور**" وضمنوا العوامل التي أغفلها في تحليلاتهم الرامية إلى فهم الانتقال إلى الديمقراطية من خلال التركيز على البنى المتغيرة للطبقات الاجتماعية وللدولة وللقوة المتخطية للحدود القومية، فقاموا بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي.

وخلص **روشمايروز** ملاؤه بأن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يتشكل جوهريا بتوازن القوة الطبقية، وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل أكثر من أي عامل آخر على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها.

---

[1] مرجع نفسه، ص62.

[2] مرجع نفسه، ص64.

المطلب الثالث: المدخل الانتقال

يذهب مفكري هذا الاتجاه في تفسير عملية التحول الديمقراطي على دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة، مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية.[1]

ويعد "**دانكورت روستو**" الأب المؤسس لهذا المدخل والذي انتقد في مقاله " **الانتقال إلى الديمقراطية**" عام 1970 كتابات علماء الاجتماع والسياسة الأمريكيين الذين يربطون الديمقراطية بظروف اقتصادية واجتماعية في مقدمتهم "**ليبستLipset**"، فضلًا الديمقراطية عن آراء كل من " **غابريال آلموند**" و "**سيدني فاربا**"اللذان زعما أن الثقافة المدنية هي التي تؤدي إلى الديمقراطية.

حدد "**روستو**" استنادًا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد مسارًا عامًا تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربع مراحل أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي:

1- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** من خلال نشوء اتفاق على هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدود ثابتة ومواطنة مستمرة.[2]

2- **مرحلة الصراع السياسي:** وهي مرحلة إعدادية مهمة جدا، تتميز بصراعات سياسية طويلة بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تلد من رحم

[1] علي خليفة الكوراي، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص56.

[2] نبيل كريش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)، ص40.

الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

3-مرحلة القرار: أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الانتقال أو التحول الديمقراطي المبدئي نحو الديمقراطية، عندما تقرر أطراف الصراع السياسي التوصل إلى تسويات أو حلول وسطى وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4-مرحلة التعود: وهنا تأتي عملية الانتقال أو التحول الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفًا اجتماعيًا راسخًا.[1]

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال"**أدونيلG.Odonnele**" و "**شينY.Chain**" و"**جوان لينزJ.Linz**" الذين ركزو على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية، حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل والقوى في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة من شأنه التأثير على مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة.[2]

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، "إشكالية الديمقراطية غير مباشرة في إفريقيا: الديمقراطية والقبلية في إفريقيا، الصومال نموذجا"، (مداخلة في الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، نيامي، النيجر، 2008)، ص12.

[2] يوسف الشوبري، **الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال**، (القاهرة: دار الأقلام الشرطية، 2019)، ص58.

وبغض النظر عما يعكسه تحليل المداخل وخاصة في جانبه المادي ونظرتها لأحادية الحتمية للتطور، بناء على التحيز الواضح للخبرات الإنمائية الغربية الأمريكية، واعتبارها النمط المثالي في التقدم الاقتصادي والسياسي، فإن جميع المداخل تشترك ولو بطريقة مختلفة في تحديد العوامل الرئيسية في قضايا التحول الديمقراطي.

المبحث الرابع: بطاقة تقنية حول جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي دول القارة، ما جعلها تكتسب أهمية بالغة في الدراسات السياسية و الإستراتيجية والجغرافيا الدولية، وعليه سيتم تناول خصائص دولة جنوب إفريقيا(الجغرافية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لجنوب إفريقيا

تستغل جمهورية جنوب إفريقيا الجزء الجنوبي من القارة السمراء، حيث يلتقي المحيطان الأطلسي والهندي، وهو ما جعلها في مركز وسط بين الشرق والغرب، فهي تواجه الهند واستراليا وبلاد الشرق الأقصى شرقا، بينما تواجه أمريكا الجنوبية غربا، ويعد هذا الموقع عاملا من عوامل قوة جنوب إفريقيا السياسية، بحيث أنه يزودها بالموانئ بحرية على المحيطين الهادي والأطلنطي وبخطوط تجارية مباشرة مع جميع أنحاء العالم، إضافة إلى كونها تتحكم في طريق رأس الرجاء الصالح الذي مثل أهمية كبيرة للصلات التجارية الإفريقية بالخارج.[1]

يجاور جنوب إفريقيا مجموعة من الدول الحبيسة، والتي لا تتمتع باي منافذ بحرية، وتمثل جمهورية جنوب إفريقيا المنفذ البحري الطبيعي لها، وهذا ما يزيد في قوتها السياسية أمام جيرانها، ويبلغ طول حدودها 4740 كم، وتشترك فيها مع 6 دول، فيحدها من الشمال الشرقي موزنبيق، ومن الشمال زيمبابوي وبتسوانا، ومن الشمال الغربي ناميبيا، ويقع في داخلها دولتان حبيستان هما سوازيلاند وليستو.[2]

---

[1] محمد زتهي بشير، مرجع سابق.

[2] فاطمة مصطفى مهران، "جمهورية جنوب إفريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، (رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1994)، ص04.

تمتلك جنوب إفريقيا في مجال الموارد المائية، خطا ساحليا طوله 3000 كم، كما تمتلك أيضا من الأنهار غير الصالحة للملاحة (مثل أنهار الفال وبريدي ليبل وليمومبوومولومبو)، وهذا ما يجعلها تقوم بوظيفتها الدفاعية بصورة جيدة فلا تعاني مشكلات الحدود بينها وبين جيرانها، وذلك لأن أغلب الحدود البشرية تسير مع أنهار جنوب إفريقيا التي يصعب عبورها واجتيازها لأن سقوطها من الهضبة إلى السهل الساحلي خلق شلالات تقف عائقا أمام أي اعتداء، ولكن هذه الأنهار لا تستطيع أن تقوم بالوظيفة الطبيعية للنهر، وهي النقل التجاري والبشري، بحيث تقف الشلالات عقبة من دون نجاح الملاحة النهرية.

يغلب على تضاريس جنوب إفريقيا الطابع الجبلي، وقد أدت إلى الجبال دورًا كبيرًا في حمايتها خلال مرحلة النشأة والتكوين، وشكلت حواجز تقف في وجه المعتدين، وتوفر على الدولة إقامة الحصون، وساعدت السكان الأصليين على شن حروب العصابات، وبالتالي فإن الارتفاع مثل عامل جذب للاستعمار الأوروبي في البداية، فإنه وفّر مناطق القلاع الطبيعية في الجبال التي أضعت قبضة المستعمر، وسمحت للسود بشن حرب عصابات انطلاقا منها واستمدت أعنق مقاومة في جنوب إفريقيا قوتها واستمرارها بفضل المرتفعات، وهي حرب الكافيير- مقومة الزولو للاستعمار الأبيض – واستمرت قرنا كاملا حتى سميت حرب المائة عام الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: التركيبة المجتمعية لمجتمع جنوب إفريقية

تعد جنوب إفريقيا أكثر دول القارة تنوعا في السكان، حيث ينقسمون إلى أربع مجموعات عرقية (رسمية) هي السود الأفارقة، البيض، الملونون، والآسيويين، ويمكن التفصيل في هذه المجموعات العرقية كما يلي:

[1] سهام فوزي، **التحول الديمقراطي في المجتمعات الأثنية دراسة مقارنة: العراق وجنوب إفريقيا**، ط1، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2019)، ص132.

أولا: السود الأفارقة: وهم سكان الأرض الأصليون الذين يشكلون الغالبية العظمى بنسبة 85%، وينقسمون إلى قبائل منها البانت ووكوزا في منطقة الكاب والزولو في الناتالوسوتو في أورانج وسوزاي في ترانسفال وهناك بقايا من البوشمان والهوتنوتوت.[1]

فمعظم الأفريقيين من عناصر البانتو، وهم من الوجهة الثقافية والعرقية متباينون، ويضمون أربع مجموعات لغوية رئيسية وأكبرها: نجوني، وتشتمل على قبائل زولو، أكسهوسا، نديبيليوسوزاي، ومجموعة لغوية سوثو والتي تشمل تسوانا، بيدي، سوتو الجنوبيون أو باسوتو، أما المجموعتان اللغويتان فهما: قيندوشاناجانا وتسونجا.[2]

ثانيا: البيض: ويطلق عليهم أحيانا اسم الأوروبيون ويشكلون نحو09% من مجموع السكان، يعودون إلى سلالا ت الهولنديين والفرنسيين والانجليز والألمان، فالهولنديين يتكلمون اللغة الهولندية المتأثرة بتأثيرات صوتية من لغة البانتو الإفريقية، وهم الذين استولوا على أفضل المناطق الزراعية، أما الإنجليز فقد حملوا للبلاد الثورة الصناعية واللغة الإنجليزية، ويعتنق البيض الحدود 94% الديانة مسيحية ورغم أنهم قلة إلا أن بيدهم مقاليد الأمور كلها في جنوب إفريقيا، وهم يتمتعون بأعلى مستوى معيشة بين المجموعات العرقية في الدولة، ويسطرون على الغالبية العظمى من الثورة والموارد المعدنية والصناعة والأرض.

ثالثا: الملونون: وهم نتيجة اختلاط بين البيض والزنوج في مراحل الاستعمار الأول أو نتيجة تزاوج بين البيض والآسيويين ويشكلون نسبة 11%، يتكلمون اللغة الإنجليزية أو لغة المتأفريقين(البويرAFRIKAANS)، يدينون المسيحية، ويعتنق بعضهم الإسلام (نسبة 5%)

---

[1] نعيم قداح، **التميز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية**، ط2، (الجزائر: الشراكة الوطنية للطبع والتوزيع، 1975)، ص18.

[2] جودة حسنين، **جغر افيا إفريقيا الإقليمية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص ص 68،69.

يقطنون بصفة أكبر في منطقة الكاب ويعملون في الزراعة والخدمات العامة والصناعات الحرفية ويتميزون بالسمسرة.[1]

رابعا: الآسيويون: أصغر مجموعة عرقية، يعود أصلهم إلى العمال الهنود الذين جلبهم الانجليز للعمل في مزارع قصب السكر وهم الغالبية العظمى من السكان الآسيويين في جنوب إفريقيا، يعتنقون الإسلام والديانة الهندوسية، ويتكلمون اللغات الهندية رغم أن الإنجليزية هي لغة التخاطب بينهم، كانوا في البداية يعملون في الزراعة ثم اتجهوا نحو العمل في مجال الصناعة والتجارة والمال.[2]

المطلب الثالث: النظام السياسي في جنوب إفريقيا

عرف التاريخ السياسي لجنوب غفريقيا العددين من الدساتير فقد تبين أول دستور في 31 مايو 1910 بعد انتهاء الحرب بين البوير والإنجليز، وقد أعلن هذا الدستور قيام اتحاد جمهورية جنوب إفريقيا، التي ضمت دولتي الأورابحوالترانسفالالبويريتين، ومقاطعتي الكيبوناتال التابعتين لبريطانيا، كما أدى هذا الدستور إلى حرمان أغلبية الشعب (السود) حرية التعبير السياسي، وأطلق عملية قصر وجود الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا على ما يقرب من 3% من أراضي البلد.

أما دستور 1961 فجسد إيديولوجيا الأبارتيد، فلم يسمح بأي نوع من التمثيل، سواء كان مباشرًا أو غير مباشر من خلال نواب بيض للسود والهنود في كلا المجلسين التشريعيين الذين نص عليهما الدستور، وتركيز السلطة والسيطرة شبه مطلقة للحزب الحاكم الحزب الوطني.

---

[1] نعيم قداح، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] جودة حسنين جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 475،476.

أما دستور 1983 فقد قدم بعض التنازلات الطفيفة إلى أبناء الجماعتين الهندية والملونة والتي يمكن إجمال دوافعها في انهيار الهياكل السياسية المنفصلة للملونين وتخوف البيض من انضمام الملونين والهنود إلى السود، وعلى الرغم من التنازلات فإن دستور 1983 لم يمسه الأبارتيد أو الأسس القانونية الخاصة به مثل قانون تسجيل السكان 1950 كما استمر الدستور في تجاهل جميع الحقوق السياسية وغير السياسية الخاصة بالأفارقة.[1]

واستند دستور 1983 إلى مبدأ أساسي هو التمييز بين الشؤون العامة والشؤون الخاصة، وتتعلق المسائل العامة بالتشريع الذي يمكن أن يؤثر في جماعات السكان كافة بمن فيها السود، في حين تتعلق المسائل الخاصة بالشؤون كافة التي تؤثر في جماعة واحدة من الجماعات الثلاث المشاركة في نظام الحكم (البيضاء، الملونون، الهنود)، وحدد الدستور 14 مسألة تدخل في إطار الشؤون الخاصة منها: الشؤون الاجتماعية، الحكم المحلي في إطار المناطق التي تسكنها الجماعة المعنية.[2]

أما دستور 1993 المؤقت فلقد كتب النهاية الفعلية لنظام الاباراتيد إذ أصبح بموجبه جميع سكان جنوب إفريقيا لأول مرة سواسية لهم نفس الحقوق والواجبات دون تمييز وتمثلت قوة دستور 1993أنه وضع الأطر الدستورية لعملية ضع السلام وكان يهدف إلى خلق تعايش مشترك بين مكونات المجتمع كافة، وسمي بالمؤقت لأنه لم يكن نتاجًا لعملية ديمقراطية سياسية بل كان متأثرًا بسياسات القوة السياسية ورغبتها في أن يكون أساسا للدستور الدائم للدولة.

وافقت الجمعية الدستورية في مايو 1996 على الدستور الدائم لجنوب إفريقيا، والذي أصبح ساريًا في 1977 ويهدف إلى تحقيق:[3]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] مرجع نفسه.

[3] مرجع نفسه، ص 110.

1- إصلاح انقسامات الماضي وإنشاء مجتمع يعتمد على قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية

2- تحسين مستوى حياة المواطن الجنوب الإفريقي.

3- وضع القواعد والأسس الديمقراطية، وبناء مجتمع يكون لإرادة الشعب الكلمة الأولى والأخيرة وما على الحكومة إلّا تنفيذ هذه الإرادة.

4- بناء دولة ديمقراطية موحدة قادرة على أخذ مكانها الصحيح كدولة ذات سيادة وريادة بين الأمم.

وبهذا أضاف دستور 1996 معيار آخر وهو ضرورة تفضيلات الأفراد واختياراتها.

المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية لجنوب افريقيا

لقد عانت جنوب إفريقيا ولمدة طويلة من مشكلة التمييز العنصري وقد أثر على اقتصادها، فوجود السود والبيض في جنوب إفريقيا يعني الاختلال في التوزيع وغياب العدالة الاجتماعية.

كما عرف اقتصاد جنوب إفريقيا مابين 1993/1989نوعا من الركود والتدهور، راجع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة معدل النمو الاقتصادي، إضافة الى تزايد مديونية الخارجية حيث وصلت عام 1989 نسبة 94%وإضافة الى تزايد الكساد الاقتصادي أدى الى سوء الأوضاع المعيشية للبيض أنفسهم تزايد البطالة بين السود مما هدد بالثورة، وارتبطت هذه الظروف بنقص الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب إفريقيا والحضر البترولي.[1]

[1] رشيدة بوجحفة، " التنمية السياسية والأوضاع الاقتصادية: الهند وجنوب إفريقيا دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، 2008)، ص57.

ويمكن إجمال المشاكل الاقتصادية لجنوب إفريقيا على النحو الآتي:[1]

- انخفاض معدلات الاستثمار نتيجة لنزوع القطاع الخاص لتوجيه أمواله نحو الخارج.
- نقص العمالة الماهرة وكثرة العمالة غير الماهرة منخفضة التعليم والإنتاجية.
- الفقر بسبب معدلات البطالة وضعف الطالب المحلي على السلع.
- التوزيع السيئ للبنى التحتية الاجتماعية(السكن-التعليم-الصحة-والمواصلات).
- سوء توزيع الثروة والاختلالات الاجتماعية وعلاقات العمل السيئة.

[1] مرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

حاولت الدراسة في هذا الفصل الخروج بتصور منهجي حول ظاهرة الانتقال الديمقراطي ووضع إطار نظري معرفي قادر على دراسة تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وتوصلنا بأن التحول الديمقراطي ظاهرة عالمية، اختلفت دول العالم في تحقيقها في عدة جوانب من بينها الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها وأسباب حدوثها وأنماطها ومدى مشاركة الفاعلين السياسيين في تحقيقها.

لذا خلصنا أن عملية التحول الديمقراطي لا تخضع لقواعد ثابتة بل تتعدد وتتنوع أسبابها وأساليبها ومراحلها ومخرجاتها حسب البيئة الداخلية والخارجية للدولة كما أنها لا تسير في نفس الاتجاه بل اتجاهها حلزوني، (الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية) تتعرض فيها لانتكاس والارتداد،وتحدث نتاج توافق سياسي بين الفاعلين السياسيين للانتقال من نظام سلطوي بشكل سلمي وتدريجي لبناء منظومة حكم ديمقراطية تحققها مجموعة من الشروط أهمها وجود إرادة صادقة ومؤمنة بالاختيار الديمقراطي كما يشترط وجود مجتمع مدني يقوم بدوره كوسيط بين الدولة والشعب ويقوم على نشر وترسيخ قيم الديمقراطية التي لا يمكن أن تتحقق إلّا في ظل انتشار ثقافة جديدة ديمقراطية تحل نزعة النسبية محل النزعة الشمولية والتوافق والتداول على السلطة بدل التنازع والصراع، بالإضافة إلى توفير بيئة داخلية مساعدة تعرف نموا اقتصاديا ينعكس ايجابا على الجانب الاجتماعي في جميع جوانبه.

كما توصلت الدراسة إلى وجود أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي (نمط التحول، نمط الإحلال، نمط التحول الإحلالي، نمط التدخل الأجنبي)، وعلى كل دولة أن تختار نمط التحول

الذي يتناسب مع بيئتها الداخلية بالإضافة إلى وجود جملة من الأسباب الداخلية والخارجية التي تدفع بعملية التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني

مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

تمهيد:

عانت جنوب إفريقيا طوال ثلاثة عقود أزمة داخلية متعددة الأبعاد، ساهم في تفجيرها جملة من الأسباب المتعددة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأزمة تسببت في هز شرعية النظام السياسي الجنوب إفريقي وكشفت عجزه وضعفه عن تحقيق مطالب شعبه.

وقد تزامنت هذه الأزمة الداخلية مع حدوث عدد من التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، التي ساهمت بدورها في دفع القيادة السياسية الجنوب إفريقية إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي وهذا ما يتطابق مع رؤية الباحث " **صامويل هانتجتون**" بأنه ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير انتهاج الديمقراطية في الدولة الواحدة، بل إن التحول الديمقراطي هو نتاج لمجموعة من الأسباب.

وعليه لدراسة دوافع وأسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا نقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول التطور الكرونولوجي لأزمة جنوب إفريقيا في حين يتناول المبحث الثاني أسباب التحول الديمقراطي، ويختص المبحث الثالث مراحل عملية التحول الديمقراطي، أما المبحث الرابع خصص للحكومة الانتقالية ومساعي ترسيخها للديمقراطية وصولا إلى المبحث الخامس والأخير الذي يتناول تحديات التجربة الديمقراطية.

المبحث الأول: التطور الكرونولوجي لأزمة جنوب إفريقيا

المطلب الأول:التطور التاريخي للازمة

لقد عرفت العلاقات بينا لأقليات البيضاء الموجودة في جنوب إفريقيا وبين السكان الأفارقة الأصليين (بين السود والبيض)، ما يعرف بسياسة التمييز العنصر يمن قبل البيض، وهي سياسة الفصل التدريجي بين المجموعات العرقية الرئيسية في الدولة وتعرف باسم (**الأبارتيد**Apartheid)* وتعني الفصل أو العزل[1].

وتهدف حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا بهذه السياسة إلى الفصل بين المجتمعات الأربعة الرئيسية فصلا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وإقليمية.[2]

وظهرت بذلك فكرة إنشاء مواطن دائمة لغالبية السكان الأفارقة(السود)عام 1913 سميت بالمعازل وأكبرها معزل(ترانسكايTranskei)، (سيسكايCiskei)، (كوازولوKwazolo)، (بوفوتاتسوانا Bophutswana)، (ليبوا Lebowa)، (فيندا Venda)، (جازانكولو Gazankulu)، (باسوتوكواكو BasothoQwaqwa)، (سوتنديبلي SouthNdebele)، (سوزاي Swazi)، وهذه المعازل تتباين من حيث المساحة والموارد وعدد السكان وفي تخطيط الحدود.[3]

قامت سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا على قوانين ولوائح وتشريعات تفصل بين البيض وبقية الأجناس من حيث المعاملة، العمل، الأجور،السكن،التعليم، وحرية النقل.[4]

---

*الأبارتيد: تعني لغة الأفريكانو(نبذة أو وضعه جانبا أو فصله) مع ما تحمله من معاني النبذ والتهميش والاحتقار، سيطر هذا المفهوم على الأدبيات السياسية في جنوب إفريقيا منذ بداية الأربعينيات.

[1] امين اسبر، **إفريقيا سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا**، ط1، (بيروت: دمشق، 1985)، ص59.

[2] مرجع نفسه، ص 67.

[3] جودة حسنين جودة، مرجع سبق ذكره، ص278.

[4] وهبي البوري، **خطر النفط على جنوب إفريقيا**، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1983)، ص09.

هذه القوانين كانت تفرق بين الأفارقة والطبقات الأخرى وتعطيهم أدنى المرتبات وتعزلهم في مناطق محددة لا يمكن مغادرتها إلّا بتصريح مع حرمانهم من تلك الأراضي وغيرها كثير، نذكر منها على سبيل المثال: قوانين مناطق الريزرف(Réserve) أو البانتو قانون السلامة العامة 1953، قانون التخريب 1962، قانون الأمن الداخلي 1976، قوانين الأمن والطوارئ والحكم العسكري والمناطق المغلقة والقمع، قوانين الهجرة والجنسية، قوانين الملكية والأراضي، قوانين الزواج، قوانين الحقوق السياسية والنقابية والثقافة.

ودام الصراع بين السكان الأفارقة الأصليين والمستوطنين البيض عشرات السنين في جنوب إفريقيا.[1]

بعد إصرار البيض على فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات الحياة السود، وبناء على ذلك فرضت حكومة الأقلية البيضاء حالة الطوارئ في 1985 قصد قهر الصمود الشعبي وإزالة المعارضة السلمية (التي قادتها الجبهة الديمقراطية المتحدة) والمكونة من نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس وقد قولبت بالعنف، ثم ظهر إلى الوجود الحركة الديمقراطية الجماهيرية بعد حظر الجبهة الديمقراطية المتحدة.[2]

تمحورت مطالب السود حول إعادة توزيع الثروة الاقتصادية والموارد والاهتمام بقطاعات التعليم، الصحة، السكان، وإعادة توزيع الأرض وإقرار مبدأ صوتك لمواطن، وتواصلت إضرابات العمال السود مما أثر على اقتصاد جنوب إفريقيا سلبا وكانت هذه الإضرابات من قبل تنظيمات نذكر منها:

---

[1] إحسان الكيلاني، **العنصرية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل: دراسة مقارنة**، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987)، ص ص 47، 101.

[2] مفيد شهاب، "الأبارتيد والعنصرية في جنوب إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 32، 1973، ص149.

حركة الوعي الأسود، المؤتمر الإفريقي الجامع، المنتدى الوطني،

منظمة الشعب الآزاني.[1]

كما نجد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي طالب الإفراج عن "**نيلسون مانديلا**" وباقية المساجين السياسيين ورفع الحظر عليه واستبدال البرلمان ثلاثي الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطي حق التصويت للسود، كما طالب بحماية حقوق الإنسان وبدولة مركزية موحدة وحقوق للعمال والمرأة وإعادة توزيع الثروة الاقتصادية.[2]

وبعد الإفراج عن "**نيلسون مانديلا**"* في 1990 طالب بإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن باقي المعتقلين السياسيين، وفي 1991 التقى مع "**بوتوليزي**" واتفقا على العمل على وقف العنف المتصاعد فيها بين التنظيمات السوداء، بعدما رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر الإفريقي الجامع والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا 1990، وألغيت العديد من القوانين منها: قانون مناطق المجموعات العرقية، قانون قصر الوظائف على البيض، إنهاء التمييز العنصري في التعليم، حق الإضراب للعمال السود وسواسية المواطنين أمام القانون.[3]

وبعد العديد من المفاوضات توصل الطرفان إلى إلغاء سياسة التمييز العنصري نهائيا في 1994 وإعطاء الحكم للأغلبية،[4] خاصة بعدما تعرضت له جنوب إفريقيا من كساد اقتصادي نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة عليها.

---

[1] محمد عيسى الشرقاوي، "مرحلة جديدة للصراع في جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد 62، 1980، ص ص 159، 162.

[2] وليد محمود عبد الناصر، " جنوب إفريقيا وتصفيه الأبارتيد"، **السياسية الدولية**، العدد 105، 1991، ص ص 62، 66.

***نيلسون مانديلا :** سياسي و من اضل من جنوب إفريقيا وأول رئيسأ سود لها في 1994، رفضا لظلم وحارب العنصرية من خلال تعزيز المصالح الوطنية.

[3] جميل مطر، **تأملات في السياسة الدولية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص 209.

[4] وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص 67، 74.

يمكن القول أن طبيعة التحول في جنوب إفريقيا تفردت بملمح خاص يميزها عن بقية النماذج، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب إفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها على حساب فئات (أخرى السود أساسا) الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في حيثياتها ملامح نموذج تصفيها لاستعمار، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلاً من ديمقراطية القلة.

المبحث الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

جاءت عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا نتيجة للعديد من العوامل يمكن تقسيمها إلى:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتحول في جنوب إفريقيا

أولا: الأسباب الرئيسية:

1. **فشل سياسات الحزب الحاكم المستخدمة:** طبق الحزب الوطني في الفترة ما بين عام 1978 و1989 إستراتيجية شاملة على يد الرئيس "**بوثا**"* وهدفت إلى زيادة صلاحيات الرئاسية وجعل عملية صنع القرار مركزية، كما هدفت إلى جعل أي إصلاح يقوم بها لنظام نابعًا من الأعلى ومن خلال النظام التسلطي كانت هذه الإستراتيجية بمثابة سياسة أمن قومي وضعت من أجل *الرئيس بوثا: ويعرف أيضا بالتمساح الكبير وهو زعيم جنوب إفريقيا ما بين (1978 إلى 1989) كان معارضا صريحا لحكم الأغلبية والشيوعية العالمية، شهدت فتره حكمه اضطرابات داخلية وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، استقال من منصبه في 1989 بعد إصابته بجلطة دماغية أجبرته على ترك الرئاسة.[1]

حماية جنوب إفريقيا من الخطر الذي يشكلها لاتحاد السوفيتي وحلفاؤه، وحماية الدولة من القوميين الأفارقة، وكان الهدف النهائي لهذه الخطة هو خلق البيئة المناسبة محليا وخارجيا من أجل بقاء حكما لأقلية البيضاء، واستمرار سيطرة الحزب الوطني على الحكم.[2]

[1] سهام فوزي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] مرجع نفسه، ص 101.

أدى تطبيق الإستراتيجية الشاملة إلى زيادة حدة الصراع داخل الدولة، خاصة أن هذه الإستراتيجية تحمل نقاط ضعف أدت إلى زيادة نفوذ العسكريين والرأسماليين في الدولة وأصبح لهم نفوذ قوي في عملية صنع السياسات، وه وما قاد إلى التوتر داخل التحالفات السياسية والعسكرية، وفي أوساط رجال الأعمال، إلى الدرجة التي دفعت مجموعة من أبرز رجال الأعمال في جنوب إفريقيا في 1985 للتفاوض مع المؤتمر الوطني الإفريقي حول عدم ربط استمرار الرأسمالية بسياسات الفصل العنصري وضمان مكانة رجال الأعمال في التغير لتتحدث في نظام الحكم.[1]

2. ضعف التماسك داخل النخبة الحاكمة:

كان التماسك في محيط النخبة البيضاء يواجه تحديات عديدة فالنخبة السياسية احتكرتها العناصر الأفريكانية التي تعد حوالي60 % من الجماعة البيضاء، بينما احتكرت النخبة البيضاء الناطقة بالإنجليزية النفوذ الاقتصادي واستحوذت على55% من دخل الجماعة البيضاء، وانعكس هذا الانقسام على تأليف الأحزاب السياسية، فسيطرت العناصر الإنجليزية على الحزب المتحد.[2]

والحزب التقدمي اللذين عبّرا عن رغبات الصفوة الاقتصادية في إحداث بعض التغيرات في سياسة العزل العنصري، وتحقيق القيود العنصرية في مجال العمالة، بينما دعا الحزب التقدمي إلى سياسة أكثر شمولاً لتصفية العزل العنصري تدريجيا.

---

[1] مرجع نفسه، ص102.

[2] مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا**، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981)، ص217.

أدت الانقسامات في محيط جماعة الأفريكانو، والصراعات الأكثر حدة بين العناصر الأفريكانية والعناصر الإنجليزية، إلى جعل عملية بناء الترابط والتضامن بالنسبة إلى الجماعة البيضاء عملية في غاية الصعوبة والتعقيد ودفعت الحزب الوطني إلى أن يدرك أنه لن يستطيع أن يستمر في سياسات التمييز العنصري لافتقادها لقوة التي تمكنه من ذلك﴿1﴾. **ج/ دور الرئيس ديكليرك*** : كان الرئيس **فريديريك ديكليرك** قيادة مختلفة عن الرئيس **بوتا**، فقد كان أصغر منه بعشرين سنة، ومتعلم بطريقة أفضل وعلى احتكاك أكثر بالعالم الخارجي، وذو خبرة في التعامل مع قضايا السود من خلال عضويته في اللجنة الخاصة التي أنشئت عام 1984 لمناقشة حقوق السود والتيزودت أعضاءها بمعلومات أوضح عن أوضاع السود في جنوب إفريقيا، كما بينت لهم وجود تناقص وضعف في الكثافة السكانية البيضاء، وهذا ما جعل **ديكليرك** يقتنع أن استخدام العنف ليس هو الحل، وإنما يجب إتباع استراتيجيات سياسية جديدة تؤدي إلى الاستقرار وتضمن بقاء الكتلة البيضاء في الحكم.[1]

ومع توليه السلطة في 1989 عمد ديكليرك إلى كسر الجمود السياسي في البلاد، واتخذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تمهيد السبيل للمفاوضات مع نيلسون مانديلا وقيادات حزب المؤتمر الإفريقي، مثل السعي إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية وممارستها القمعية ضد السود، والسماح بالتظاهرات السلمية وإلغاء بعض القوانين العنصرية وإجراء بعض التغيرات الوزارية التي اتجهت في معظمها نحو تصعيد القيادات الإصلاحية في الحزب الوطني الحاكم، وصاحب ذلك أيضا الإفراج عن قيادات حزب المؤتمر الإفريقي ورفع الحظر المفروض على الحركات والتنظيمات

[1] احمد طه محمد ، " جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتيد"، **السياسة الدولية**، العدد 106، ص128.

*الرئيس ديكليرك: هو سياسي ومحامي جنوب إفريقي، هو آخر رئيس أبيض لجنوب إفريقيا من 1989 إلى 1994 قام بعدة تعديلات أدت إلى إنها ءأبارتيد سنة 1991.

الوطنية للسود في مقدمها المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الشيوعي، ومؤتمر الوحدة الإفريقية، كما ألغيت حالة الطوارئ في البلاد في 1990 باستثناء إقليم

"ناتال"، وأعلن ديكليرك أن هذه الإجراءات تستهدف فتح الطريق أمام المفاوضات من أجل إقامة نظام سياسي جديد يقوم على المساواة بين المواطنين.[1]

3. **الأحزاب السياسية:** بما أن جنوب افريقيا كانت تأخذ بالنظام الليبرالي، فإن الأحزاب في ظل نظام الأبارتيد لم تكن بحاجة إلى تصريحات لإنشائها، وكان لجميع المواطنين حق إنشاء التنظيمات السياسية وفي هذا ولد تحزا بالبيض منذ إعلان اتحاد جنوب إفريقيا.[2]

عام 1910، وكذلك أحزاب الأفارقة التي منعت من المنافسة على السلطة لوجود تشريعات أخرى لا تعطيل لأفارقة حق التصويت، أو الإشراك في المجالس النيابية، ولقد عرفت جنوب افريقيا أحزاب خاصة بكل جماعة أثنية، وكانت القوانين تمنع الأحزاب البيضاء من ضم أعضاء أفارقه إليها باستثناء الحزب الشيوعي الذي اقتصر في بداياته على البيض ولكنه أصبح ذا أغلبية افريقية، وهذا ما دفع السلطات إلى حله عام 1950، وقد فرض الحظر على الأحزاب الإفريقية منذ عام 1950 ثم سمح لها بالعودة لممارسة النشاط الحزبي رسميا عام1989 وعلى الرغم من أن الأحزاب الإفريقية كانت ممنوعة –وفقا للقانون-من ممارسة العمل السياسي إلّا أنها استطاعت أن تؤدي دورا فعالا في عملية التحول الديمقراطي وقادت كفاح السود من أجل ذلك.[3]

4. **قوة المجتمع المدني وتعدد روافده:** حيث زخرت ساحة جنوب افريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام

[1] أحمد طه محمد، مرجع سبق ذكره، ص128.
[2] سهام فوزي، مرجع سبق ذكره، ص102.
[3] سهام فوزي، مرجع نفسه، ص104.

العنصري، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مناهجها وأعرافها، الأمر الذي وفّر قاعدة وأرضية ملائمة للتجنيد السياسي والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري، وأتاح كذلك القدرة على احلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني التي تعرضت للحضر، ويذكر أن رجالا لدين كان لهم دورا بارزا في نشر ثقافة تحدي قوانين العنصرية ولعب بعضهم دور أساسي في الحظ على فرض العقوبات الدولية ضد جنوب إفريقيا وتأييد ذلك.

5. **المعارضة السياسية:** من أهم الجوانب السلبية التي انطوت عليها الممارسة السياسية في جنوب إفريقيا قبل عملية التحول الديمقراطي وبعدها هو عدم وجود معارضه برلمانية قوية تقدم نفسها كبديل للحزب الحاكم المسيطر (الحزب الوطني قبل التحول والمؤتمر الوطني الإفريقي بعد التحول الذي فاز بالأغلبية في كلا لانتخابات التي جرت في جنوب إفريقيا بعد التحول إلى الديمقراطية).

لقد أدى فوز حزب المؤتمر بالأغلبية على المستويين الوطني والإقليمي إلى قيامه بتأليف الحكومة من بين أعضائه باستثناء عدد محدود من الوزارات كما تجلت هذه الهيمنة وغياب المعارضة في سيطرة المؤتمر الوطني الإفريقي على 289 مقعد من مقاعد المجالس الإقليمية التشريعية وذلك من إجمالي 430 مقعد، وهذا ما جعل المعارضة البرلمانية ضعيفة ولا سيما في ظل استمرار التصويت للانتخابات وفقا للانتماء الأثني، وهذا ما يقودنا إلى القول أن الحل للتغلب على ضعف المعارضة البرلمانية هو أن تقدم أحزاب المعارضة برنامجا ينطوي على

سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على جذب تأييد شرائح متعددة من الناخبين وبصفة خاصة الأصوات الإفريقية.[1]

6. **رفض زعماء البانتو ستات الاستقلال:** كان النظام العنصري يخطط لإقامة عشرة بانتو ستات في جنوب إفريقيا تكون قادرة على احتواء الأفارقة من سكان جنوب إفريقيا وكانت مساحة هذه البانتوستا تتقدر ب13% من مساحة جنوب إفريقيا وخططلها أن تضم 70% من سكان جنوب افريقيا ويحصلون على جنسيتها وتحصل هذه البانتوستات على استقلالها، وكان الهدف من منح الاستقلال هو التخلص من الجماعة السوداء وتحويل باقي جنوب إفريقيا 87% إلى دولة جنوب إفريقيا البيضاء، ولكن مع مطلع الثمانينات وحتى عام 1988 فإن أربعة بانتوستات فقط هي التي قبلت الاستقلال وحصلت عليه ومنها: ترانسكاي وسيسكايوفندا، في حين رفضت بقية البانتوستات الاستقلال كما رفض المجتمع الدولي الاعتراف بتلك البانتوسات التي قبلت الاستقلال.[2]

ثانيا: الأسباب الثانوية:

1- **تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود:** شهدت جنوب افريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلاف الديمغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الأخرى، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستات إلى المناطق الحضرية في ذات الوقت الذي رفض الكثير ونمن السود فكرة النقل الجبري

[1] محمد عاشور مهدي، " تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، 2009، ص82.

[2] حازم خيري، " الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا جنوب الصحراء منذ 1994"، (أطروحة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002)، ص59.

إلى البانتوستات رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جنب البرلمانات الثلاثة.[1]

وعلى ذات الصعيد أدت الأهمية المتزايدة للعمالة الإفريقية في القطاعات المهنية الدنيا والمتوسطة المختلفة في البلاد وصعوبة إحلالها فيظل المقاطعة الإقليمية والدولية، علاوة على القوة الشرائية المتنامية للسود في البلاد، إلى زيادة فاعلية وتأثير سلاح المقاطعة من جانب المستهلكين السود على رجال الأعمال البيض، ساعد على بروز النقابات العمالية وتوحدها في إطار مؤتمر نقابات العمال " **الكوساتو**" الذي انشئ عام 1985 ، ولعب دورا بارزا في فيما يتصل بتعبئة وتوجيه الحركة العمالية بصفة خاصة والوطنية بصفة عامة في ظل إيمان قادة الحركة بالارتباط بين المطالب العمالية والنضال الوطني.[2]

2- تآكل الهياكل السياسية المنفصلة لكل من الجماعتين الملونة والهندية:

رفضت حكومة جنوب إفريقيا إقامة أوطان محلية لكل من الملونين والهنود على اعتبار أن أيًّا من الجماعتين لا يتركز في منطقة محددة من أراضي جنوب إفريقيا، وفضلت إقامة نوع من أنواع الحكم الذاتي للجماعتين وفي إطار هذه السياسة أنشئ المجتمع الهندي عام 1964 ومجلس تمثيل الأشخاص الملونين 1969 وتمتع كلاهما ببعضا لاختصاصات التشريعية في الأمور الخاصة بجماعتهما، لكن كلا المجلسين لم يحقق أي نجاح يذكر، خاصة وقد نظر إليهما بوصفهما شكلا من مؤسسات الأبارتيد، وقد إنهار مجلس الملونين عام 1980 وتبع ذلك أيضا حل المجلس الهندي وهكذا تعين على النظام العنصري أن يبحث عن مخرج لأزمته لأنه لم يكن على استعداد ولأنه يمنح الملونين حقوقهم السابقة وخاصة حق التصويت العام الذي كانوا

[1] إبراهيم نصر الدين، **دراسات في تجارب حركة التحرير الإفريقية**، (القاهرة: دار المصري للنشر، 2010)، ص359.

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص82.

يتمتعون به تاريخيا في الكيبكما أنه لم يكن على استعداد لأن الهنود حق الهمي تمتع به في السابق وأدى فشل النظام في تسيير المجالس التي أنشاها في ظل سياسة التنمية المتوازنة إلى فرض المزيد من الضغوط على النظام العنصري للتحول نحو الديمقراطية.[1]

3- **الأسباب الثقافية والنفسية:** أدت الهوية الأفريكانية إلى تمسك جنوب افريقيا طويلا بسياسة الفصل والتمييز العنصريين ولم تستطع التوجه إلى الديمقراطية إلَّا من خلال إضعاف هذه الهوية وهو ما حدث من خلال عوامل أهمها:

العامل الأول: كانت الأغلبية العظمى من أبناء الأقلية البيضاء في حقبة التسعينيات التي جرت فيها عملية التحول الديمقراطي، قد ولدت داخل جنوب افريقيا، وتم بطريقة أو بأخرى تجاوز التنوع الثقافي الحاد داخل هذه الأقلية كما أن التفاعل اليومي بين هذه الجماعة والجماعة السوداء، وارتفاع مستوى التعليم لدى الأخيرة، قد أدّيا إلى ظهور أرضية ثقافية مشتركة ساعدت على خلق نواة لهوية جنوب إفريقيا الموحدة،والتي تستطيع استيعاب الاختلافات بين مختلف الجماعات الأثنية المكونة لجنوب إفريقيا.[2]

العامل الثاني: هو استجابة الكنيسة الهولندية الإصلاحية للضغوط الدولية واتجاهها إلى إدانة الفصل العنصري وتجريمه، وتشجيعها عملية التحول إلى الديمقراطية.

العامل الثالث: تأييد اتحاد الأخوة سياسية الحزب الوطني برئاسة ديكليرك لعملية التغيير السياسي في البلد، ومثلما كان اتحاد الإخوة عنصرا مهما في دعم سياسية الحزب العنصرية، بدأ الاتحاد بعد سقوط بوتاوتولي ديكليرك رئاسة الحزب الوطني بتهيئة المناخ المناسب للتخفيف من

---

[1] هورادج بارادا، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلد زيدان، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص ص 56،59.

[2] إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 361.

حدة التعصب العنصري، والإعلام أنه لا يمكن بعد الآن تقرير التمييز العنصري انجيليا، وفي عام 1993 أعلن الاتحاد وقف نشاطاته وتحوله إلى تنظيم جديد هو اتحاد الافريكان المفتوح لكل الناطقين بالأفريكانية والذين يعتنقون المبادئ المسيحية.[1]

العامل الرابع: التغيير في السياسة التعليمية، فقد كانت أزمة التعليم حاضرة في عقليا تقادت المؤتمر الوطني الإفريقي، وكانوا يدركون الدمار الذي خلفه قانون التعليم البانتو الصادر عام 1953، والذي قصر تعليم السود على تأهيلهم لأداء الوظائف الوضيعة ولم يرى واضعوه ضرورة كي يصل السود إلى المستويات العليا من التعليم وذلك لأن الوظائف العليا التي تحتاج إلى مثل هذه المؤهلات يجب أن يقوم بها البيض فقط وعلى الرغم من أن هذه

السياسة قد تغيرت القرن الماضي نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي شاهدته جنوب افريقيا وإدراك المسؤولين أهمية تطوير مستوى التعليم المتاح للسود، وهكذا اتجهت الحكومة الوطنية إلى إقرار مبدأ التعليم المفتوح لكل أفراد الشعب، وذلك بهدف إعداد الكوادر البشرية المدربة وتقليل نسبة الأمية بين السود كذلك أنشأت الحكومة وزارة واحدة للتعليم وألغت النظام التعليمي السابق الذي كان قائما على 19 إدارة تعليمية مقسمة عنصريا وعرقيا، ويعد الإنفاق أكبر بند في ميزانية الدولة،[2] مما سبق نتوصل أن الأسباب الداخلية رئيسية كانت أو ثانوية سياسية، اقتصادية، اجتماعية عرفت تأزما، رأى النظام السياسي الحلف باتخاذ قرار التحول الديمقراطي كاستجابة لهذه الضغوط ومواجهتها.

[1] مرجع نفسه، ص362.

[2] سهام فوزي، مرجع سبق ذكره، ص178.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

يمكن تقسيم الأسباب الخارجية المسرعة في عملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا إلى نوعين أساسيين هما الأسباب الإقليمية والدولية:

أولا: الأسباب الإقليمية

كان لاستقلال المستعمرات البرتغالية وبالذات -الموزمبيق وأنغولا- عامي 1975 و 1976 على التوالي عدة تأثيرا سلبية في النظام العنصري في جنوب إفريقيا، فمن جهة اندلعت انتفاضات شعبية عامي 1976 و 1977 في الداخل مطالبة بحكم الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا، وهددت الاستقرار الشكلي الذي حرص نظام الفصل العنصري على تحقيقه داخليا لضمان تدفقا لاستثمارات الخارجية، من جهة أخرى أدى استقلالها تين الدولتين إلى أن يحصل المؤتمر الإفريقي على قواعد له داخل الأراضي الموزمبيقية وهو ما فرض على النظام العنصري المواجهة على جبهتين،الجبهة الأولى في الداخل وضرورة مواجهة الانتفاضة الوطنية، والأخرى في الخارج مع الدول المجاورة، مع ما يعنيه ذلك من أعباء عسكرية ومالية إضافية، وتدمير كل الجهود التي سعى النظام العنصري إلى تحقيقها إفريقيا في إطار ما أسماه سياسة الانفتاح على الخارج التي كانت قد لاقت قبولا من بعض البلدان الإفريقية ذات التوجهات المحافظة.[1]

كما أدى استقلال المستعمرات البرتغالية إلى أن يفقد النظام العنصري في جنوب افريقيا كل المزاعم التي حاول ترويجها حول الاستقرار الداخلي وبالتالي نظام العنصري عاجزا عن الحصول على أي قدر ولو محدود من الشرعية في الداخل والخارج، وبخاصة أنه أصبح النظام العنصري

[1] مرجع نفسه، ص179.

الاستيطاني الوحيد الموجود في إفريقيا وقد ترتب على ذلك تصاعد حملة الإدانة الدولية لسياسات النظام العنصري وممارساته.[1]

كما أدى استقلالنا ميبيا وتسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءا لا يتجزأ من أراضي جنوب إفريقيا إلى طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب إفريقيا علاوة على تزايد الدفاع والأمن لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وتصاعد حدة الانتقادات الدولية والإقليمية لعمليات جنوب إفريقيا واعتداءاتها على دول الجوار.[2]

ثانيا: الأسباب الدولية

1- **العقوبات الدولية:** شهدت مرحلة الثمانينات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب إفريقيا، ونجح المجلس الأعلى عام 1985 عليها نظرا إلى استخدام الدول الغربية دائمة العضوية حق الفيتو، وعلى الرغم منذ لكف إن العقوبات الطوعية كان لها تأثير في المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب إفريقيا، حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل المشروعات في جنوب إفريقيا التي شهدت حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات.

كما شهدت هذه المرحلة اعترافا دوليا بالمؤتمر الوطني الإفريقي وتصاعدت حدة الضغوط الغربية على جمهورية جنوب إفريقيا وخاصة في مجال تطبيق العقوبات المفروضة عليها، وتراجع إدارة ريغان عن سياسة الارتباط البناء معها وإقدامها على تبني عدة قراراتعقابيةضدجنوبافريقياتضمنتحظرالاستثماراتالأمريكية،وقدرتالاستثماراتالتيخسرتهاجنوباف

[1] وليد محمود عبد الناصر، **جنوب إفريقيا فيما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري: الأبعاد الاجتماعية لعملية التحول**، (القاهرة: دار العلم للنشر والتوزيع، 2011)، ص379.

[2] إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص359.

ريقياعام 1989 ما يعادل 300 مليار راند، وتزايد الدين الخارجي ليصل إلى 21 مليار دولار ورفضت عدة من المؤسسات الدائنة إعادة جدولة الديون إلّا بعد تحقيق إصلاح سياسي في البلاد.[1]

كما كان للحصار الدبلوماسي أثر شديد الفعالية نظر الرغبة كثير من أفراد الجالية البيضاء في الحصول على قبول العالم الغريب هم، وهو ما جعلهم يدركون أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد الذي سيجعل العالم الغربي يقبل بهم كجزء منهم ودفع ديكليرك إلى بحث خيارات التفاوض،واتخذ الحصار الدبلوماسي أشكال متعددة، فقد بدأ منذ الثمانينات استبعاد جنوب إفريقيا بشدة من الأحداث الرياضية والعلمية والأكاديمية، وهو ما زاد من شعور الجالية البيضاء بالعزلة ودفع الكنيسة الهولندية الإصلاحية إلى التساؤل عن جدول استمرار في الأخذ بالنظام العنصري وخاصة بعد استبعادها من التحالف الدولي للكنائس الإصلاحية في العالم وهذا ما دفع الكنيسة الهولندية الإصلاحية عام 1986 إلى الإعلان عن أن هذا النظام مناف لتعليم وأخلاق المسيحية وأعلنت القطيعة معه.

2- **تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي:** أدت الصعاب التي واجهتها موسكو قبل سقوط الاتحاد السوفيتي مباشرة إلى قيام حكومة "**غوربا تشوف**" بإبلاغ المؤتمر الوطني الإفريقي أن مستقبل جنوب إفريقيا هو أمر متروك لسكان جنوب إفريقيا وحدهم وهذا ما أدى إلى تخلي المؤتمر الإفريقي عن الكفاح الثوري لأن سقوط الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية قد حرمهم صادر تمويل مهمة.[2]

[1] محمد عيسى الشرقاوي، " الموقف الأمريكي في جنوب إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 51، 1987، ص145.
[2] سهام فوزي، مرجع سبق ذكره، 108.

3- **دور الولايات المتحدة الأمريكية:** تتعدد الروابط التي تجمع بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وبخاصة الجماعة البيضاء وعمل تعلى ألا يتضمن أي تحول سياسي تعريض مصالح الجماعة البيضاء للخطر وذلك نظرا إلى هذه الروابط، ومن أهم هذه الروابط الخبرات التاريخية المشتركة هناك تشابه في تركيبة المهاجرين البيض الأوائل الذين هاجروا إلى كلتا الدولتين إضافة إلى اشتراك الدولتين في استعباد واسترقاق الرجل الأسود وممارسة التمييز العنصري ضده، فقد مارس بيض جنوب إفريقيا وخاصة الأفريكان استرقاق الرجل الأسود، ومن الروابط المشتركة أيضا الرابطة الإيديولوجية التي تتمثل بمعادات الطرفين للشيوعية فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ صانع السياسة الأمريكية يولي اهتماما لخطر المد الشيوعي وصاحب ذلك تطوع حكومة جنوب إفريقيا بقيادة مالان بالمساعدة في الحرب ضد الشيوعية وتقديم نفسها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في الصراع ضد المد الشيوعي.[1]

لذلك أصدرت حكومة جنوب إفريقيا قانون قمع الشيوعية في أوائل 1950 وهو القانون الذي بمقتضاه أصبح الحزب الشيوعي محظورا في جنوب إفريقيا.

أن هذه الروابط هي التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لأن تضغط في سبيل الحصول الجماعة البيضاء على ضمانات كافية تحميم صالح أعضاءها ووجودهم في ظل حكم الأغلبية السوداء ويبدو ذلك واضحا في دستور 1996 الذي نص على وجود ثلاثة مستويات للحكم (وطني، إقليمي، محلي) والنص كذلك على تمتع الأقاليم باختصاصات كبيرة وهو الأمر الذي شكل ضمانة أخرى تحميهم من حكم مركزي قوي يسيطر عليه السود وكذلك نص الدستور على إنشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية على مختلف مستويات الحكم بصورة تؤثر بشدة في قدرة

[1] حازم خيري، مرجع سبق ذكره، ص110.

الأغلبية السوداء على الانفراد بالحكم كما حصلت الجماعة البيضاء على ضمانات بأن لا يلاحق أعضاءها جنائيا بسبب انتهاك الكثير منهل حقوق الإنسان في ظل أبارتيد وتمثلت هذه الضمانات بموافقة البرلمان على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) التي أوكلها تقديم العفو لمن يعترفون بكلما اقترفوه من جرائم سواء كانت جنائية أو مجرد تجاوزات بدوافع سياسية.[1]

وقد تعددت أشكال الرعاية الأمريكية لعملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا ففي تقريره السنوي المقدم إلى الكونغرس الأمريكي في عام 1989 عمل الرئيس جورج بوش الأب على اقناع الكونغرس بعد مفرض مزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب افريقيا، كما طلب بإعطاء حكومتها بعضا من الوقت الذي يسمح بالتأكد من نياته اتجاه عملية التحول الديمقراطي؛ وادراكا من بوش بوجود ميلفي الكونغرس إلى فرض مزيد من العقوبات ضد جنوب افريقيا ورغبة منه في الوصول إلى حل وسط يلقى تأييد الكونغرس، قبلت ادارة بوش بالتلويح بإمكان فرض مزيد من العقوبات في حالة عدم قيام جنوب افريقيا بإحداث تغيرات جذرية سريعة وفورية في اتجاه الإصلاح، ثم إلغاء حالة الطوارئ والسماح لأحزاب السود بممارسة نشاطاتها والقيام بإصلاحات تشريعية مثل إلغاء القوانين العنصرية التي شكلت قاعدة للأبارتيد والبدء في إجراء مفاوضات مع السود للتواصل إلى نظام دستوري جديد غير عنصري.

وبعد إطلاق سراح مانديلا وجه الرئيس بوش الأب الدعوة لكل من ديكليريك ومانديلا لزيارة الولايات المتحدة، وأدت هذه الزيارة إلى إعطاء دفعة قوية لعملية التحول السياسي وبخاصة فيظل استجابة الرئيس ديكليرك لمعظم الشروط التي وضعها إعلانه راريكشر وطمس البقية بالتفاوض والتي كان من أهمها إطلاق سراح السجناء السياسيين ورفع الحظر والقيود عن المنظمات وإلغاء حالة الطوارئ والاستجابة لشرط الذي وضعه مانديلا وهو في سجنه المتعلق

[1] سهام فوزي، مرجع سبق ذكره، ص111.

بضرورة إلغاء قوانين الأبارتيد، لعدم إمكان بدء المفاوضات في ظل تكال قوانين ومع بدء المفاوضات الثنائية بدأت الولايات المتحدة بتخفيف القيود المفروضة على جنوب إفريقيا، ورفع معظم العقوبات التي نص عليها قانون مكافحة الأبارتيد كما ضاعفت الإدارة الأمريكية المعونة إلى جنوب إفريقيا التي خصصت بالكامل البرامج الإسكانو التنمية الاقتصادية والتعليم الخاصة بإسكان السود، وقد أدت تلك الإجراءات إلى تدعيم موقف ديكليرك أمام أبناء الجماعة البيضاء وهو الأمر الذي أعطاه دفعة قوية للمضي قدما على طريق التحول السياسي.

ويمكن تلخيص ما جاء من أن العوامل الخارجية ساهمت في الدفع بعملية التحول الديمقراطي بدرجات متفاوتة وقد كان للأسباب الدولية الحصة الأكبر في الضغط على النظام السياسي الجنوب افريقي [1].

[1] هشام مزوجي، شهرازاد شلبي، "نيلسوم مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015)، ص79.

المبحث الثالث: مراحل عملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا

عانت جنوب إفريقيا من تسلط نظام التمييز العنصري، أدى هذا الحال إلى ظهور أحزاب وتجمعات للسود المناهضة لسياسة التمييز العنصري ومطالبة بحقوقها كاملة وأبرز هذه الأحزاب هو المؤتمر الوطني الإفريقي فضلا عن الإدانة الدولية لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا فقرر الرئيس **فريديرك ديكليرك** رئيس الحزب الوطني الحاكم بعد فوزه في الانتخابات 1989 بوضع أسس إلغاء نظام التمييز العنصري والتمهيد لإرساء دستور جديد.

المطلب الأول: المفاوضات على آليات المرحلة الانتقالية

جرت المفاوضات ما بين حكومة ديكليرك (البيض) وبين أحزاب المعارضة(حزب مؤتمر الوطني الافريقي) بقيادة نيلسون مانديلا بهدف إلغاء نظام التمييز العنصري، وإجراء انتخابات عامة تشمل جميع أبناء جنوب إفريقيا،[1] وفقا لذلك أعلن الرئيس ديكليرك في 1990 عن الخطوات الأولى في تفكيك النظام العنصري والتمهيد لدولة الحضر على العديد من الأحزاب والمنظمات السياسية والافراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلى البلاد (وإلغاء قوانين الأرض)* فضلا عن إلغاء قرارات وتشريعات تسجيل ومناطق الجماعات والتي تعد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها نظام التمييز العنصري.[2]وعبر نيلسون مانديلا عن ترحيبه

---

[1] صالح حواد الكاظم، **الأنظمة السياسية**، (القاهرة: توزيع المكتبة القانونية، 1990)، ص35.

[2] أحمد طه محمد، "إفريقيا والتغيرات الديمقراطية"، **السياسة الدولية**، العدد 50، 1991، ص183.

*قوانين الأرض: هي قوانين أصدرتها حكومة النظام العنصري 1913 ضد الأفارقة السود القائمة على تقسيم الأراضي إلى قسمين خصصت منها 67% من مساحة الأرض للبيض و13% خصصت للأفارقة السود.

*كوديسا: هو الاسم الذي أطلق على مؤتمر المفاوضات، وأن كوديسا هو مختصر لعبارة" من أجل دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا" ويرمز له بالحروف الأولى لاسمه بالإنجليزية (كوديسا-CODESA)

بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس ديكليرك في بناء حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا، وعليه فقد أجريت محادثات بين كلا من الحكومة ومانديلا وحزبه في 1990 والأحزاب السياسية الأخرى في مؤتمر سمي (بكوديسا-1)* وشارك في المؤتمر 18 وفدا يمثلون جميع الأطياف السياسية، فضلا عن المراقبين من الأمم المتحدة ومجموعة دول الكومنولث ومجموعة الدول الأوروبية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وانعقدت الجولة الأولى لهذا المؤتمر في مدينة جوهان سبورغو كانت نتائج المؤتمر كالآتي:[1]

1- العمل من أجل جنوب افريقيا موحدة تقوم على دعائم الديمقراطية الحقيقية.
2- الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات تتولى المسائل الإجرائية وتقوم بوضع مقترحات خاصة بتشكيل حكومة انتقالية تنتخب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

على الرغم من أن انعقاد هذا المؤتمر عدّ خطوة ايجابية في طريق التفاوض إلاّ أنه واجه بعض الصعوبات في عملية التفاوض بسبب معارضة بعض القوى البيضاء ومنه حزب المحافظين المتطرفين البيض فضلا عن البعض عناصر الجيش والمؤسسات الأمنية وكذلك وجود أقلية سوداء من اهضة للإصلاحات ومنها حركة (انكاثا) والتي تعد لمنافسة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، هذا لموقف أدى إلى حدوث أعمال عنف بين الغير المتطرفين والجماعات التي كانت ضد الإصلاح وبين حزب المؤتمر الإفريقي.

[1] نيلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية**، تر: عاشور الشماس، (جنوب إفريقيا: جمعية نشر اللغة العربية، 1998)، 512.

وقد أدرك حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن هدف الحكومة وحركة انكاثا هو المحاولة لمنع وصول الحزب للحكم.[1]

المطلب الثاني: مرحلة وضع الدستور المؤقت والملامح العامة له:

استمرت عملية المفاوضات فعقد مؤتمر (كوديسا-02) في 1992 في جوها نسبور غبين الحكومة وحركات التحرر، ونوقش موضوع الدستور والمواضيع التي لم تستطع اللجان في مؤتمر كوديسا- 01التوصل إلى إيجاد حل لها، ولقد تم إصدار الدستور الجديد المؤقت لجنوب إفريقيا الذي ضمن حق الاقتراع لجميع الأطراف لأول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا ساري المفعول لمدة خمس سنوات، وحتى ذلك الوقت يجب على البرلمان المنتخب أن يشرع قانونا أساسيا ثابتا وأن يقتبس المواد من الدستور الانتقالي ولائحة حقوق الإنسان.

وقد تمثلت أهم ملامح دستور 1993 فيما يلي:[2]

1- فيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي:

- نصت المادة الأولى على ضرورة أن يتضمن دستور افريقيا الدائم النص على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة أو نظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس.

-نصت المادة السادسة إلى أن يكون هنا كفصل بين السلطات الثلاثة في البلاد مع وجود رقابة وتوازن يضمن تحقيق المساءلة والتجاوب والانفتاح بينهما، وأكدت المادة الثامنة على ضرورة أن

---

[1] ناظم نواف الشمري، إسراء أحمد حياد، **دراسة التحول من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب إفريقيا**، (بيروت: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص09.

[2] وليد محمود عبد الناصر، "المؤتمر الوطني الإفريقي ومعادلة توازنات الصعبة السياسية الدولية"، **السياسة الدولية**، العدد 110، 1992، ص310.

يكون هناك حكم نيابي قائم على تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم والتمثيل النسبي.

وعلى صعيد آخر نصت المادة 16 على ثلاث مستويات من الحكم وهي المستوى الوطني، ومستوى المقاطعات، المستوى المحلي، ونظمت المواد 27-17 القواعد الواجبات باعها في تعيين حدود وصلاحيات كل مستوى من هذه المستويات مع تحصين هذه الاختصاصات والصلاحيات عبر اشتراط أغلبية وإجراءات خاصة لتعديل حدود وسلطات تلك المستويات، على نحو يضمن لها حسن أداء مهامها في إطار الإقرار بضرورة الوحدة في ظل التنوع الثقافي ومشروعية الحكم الذاتي للمقاطعات التسعة التي قسمت إليها البلاد التي تتمتع كل منها بدستور خاص وسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة.[1]

الملاحظ على المضامين والنصوص السابقة أنها تفصح عن نوع من التسوية والمواءمة بين مطالب الجماعات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة في جنوب إفريقيا محاولة لتحقيق أكبر قدر من التوافق الوطني في المرحلة الانتقالية التي تلي الدستور.

02- فيما يخص بالهوية الثقافية والدينية:

- أكد الدستور على التعددية الثقافية والدينية لدولة جنوب إفريقيا، حيث نص على أن لغات البلاد هي أحد عشر لغة معبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع وأضفى الدستور عليها جميعا صفة الرسمية مساويا بينها في القوة والحجية على المستوى الوطني.

-وعلى صعيد الهوية الثقافية والدينية نص الدستور الانتقالي على أن المعتقدات مكفولة للأفراد وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على الأقل تلك

[1] ناظم نواف الشمري، مرجع سبق ذكره، ص10.

الممارسات على أي أساس بالمساواة وأن تكون متاحة للجميع، وأكد الدستور على إمكانية إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة أو اللغة أو الدين، على ألّا يصاحب ذلك أي تمييز على أساس العرق.[1]

- كما تضمن دستور 1993 تأكيد على الحريات والحقوق الأساسية وأنها متاحة لجميع المواطنين، حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات العامة والحريات الدينية والسياسية كحرية المعتقد، والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها وحرية الانتقال، واعتبر الدستور المواد الخاصة بالحقوق والحريات من المواد التي لا يمكن إلغائها.[2]

كما نص الدستور على حق تقرير المصير لشعب جنوب إفريقيا ككل وأي جماعة ذات تراث ثقافي ولغوي مشترك في ظل نطاق إقليم جنوب إفريقيا أو بأي طريقة أخرى معترف بها.

نلاحظ أن سياسة الحكومة الانتقالية الساعية إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام إلا أنها لم تتمكن من اختيار لغة رسمية للبلاد، وأيضا لا تزال الثقافة القبلية التعددية هي السائدة،بالإضافة إلى معاناة سكان البيض من أزمة هوية وعدم اندماجهم في المجتمع.

المطلب الثالث: الانتخابات الديمقراطية الأولى عام 1994:

يعد يوم 27 أفريل 1994 يوما حاسما في تاريخ جنوب إفريقيا حيث أجريت الانتخابات وصوت للمرة الأولى الملايين من الأفارقة لتشكيل حكومة انتقالية وبدأت الانتخابات في جنوب إفريقيا على المستويين الإقليمي والقومي، وكان عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات نحو 28 حزبا و 19 منها كان مرشحا على المستوى الإقليمي والقومي أما الأحزاب التسعة الباقية فقد اقتصرت

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص91.
[2] مرجع نفسه، 92.

مشاركتها على المستوى الإقليمي فقط وكانت نتيجة الانتخابات فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بنسبة 62.65%و سلمت السلطة للأغلبية السوداء وتم تنصيب **نيلسون مانديلا** رئيسا لجمهورية جنوب إفريقيا الديمقراطية، وعين **نيلسون مانديلا ثابو مبيكي** نائبا أول و**فريدريك ديكليرك** نائبا ثانيا،

كما عين حكومة الوحدة الوطنية بمجلس وطني للوزراء وتعدد الأحزاب لمدة خمس أعوام كما تم صياغة الدستور النهائي والدائم للبلاد.

تضمن الدستور قضايا عديدة تتعلق بالمساواة والنظام الاقتصادي وتوزيع ثروة البلاد بين سكانها.

وقد أكد في الدستور الدائم بأن جنوب إفريقيا دولة جمهورية دستورية ويعد دستورها أهم القوانين في البلاد.

ويمكن تسجيل أهم الأهداف التي سعى الدستور إلى تحقيقها:[1]

- إصلاح انقسامات الماضي وإنشاء مجتمع يعتمد على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية.
- تحسين مستوى حياة المواطن.
- وضع القواعد والأسس الديمقراطية وبناء مجتمع تعتمد فيه الحكومة على إرادة الشعب.
- بناء ديمقراطية موحدة لجنوب إفريقيا قادرة على أخذ مكانها الصحيح كدولة ذات سيادة بين الأمم.

وهكذا انتقلت جنوب إفريقيا من مرحلة النظام العنصري (الشمولي) إلى مرحلة الديمقراطية التعددية.

[1] ناظم نواف الشمري، مرجع سبق ذكره، ص12.

المبحث الرابع: الحكومة الانتقالية وآليات الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

بإجراء انتخابات 1994، وتنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة لزعامة المؤتمر الوطني الإفريقي

اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وذلك بإدخال العديد من الإصلاحات لتحقيق ذلك وفي هذا الإطار نشير إلى أهم ملامح تلك السياسات:

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية كآلية للترسيخ الديمقراطي

يكشف التركيب الاثني للسلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة الانتقالية درجة كبيرة من التمثيل الاثني للجماعة البيضاء والهنود بدرجة أكبر من نسبتهم في المجتمع على حساب نسبة تمثيل السود والملونين ويمكن إرجاع ذلك التمثيل الكبير لكل من جماعة البيض والهنود في أول حكومة وطنية إلى الخبرات التقنية والعملية للجماعتين من ناحية والأهم من ذلك رغبة النظام في احتواء مخاوف هاتين الجماعتين المؤثرتين اقتصاديا وجذب مزيد من تأييد هما للنظام.[1]

علاوة على أنه باعتبار هذه المرة الأولى التي يصل فيها الأفارقة السود إلى سدة الحكم فإن النسبة التي مثلوا بها كانت تعتبر في نظر الغالبية من أبناء الجماعة انتصارا كبيرا وإن أبدى فريق منهم عدم رضا عن تعاظم نسبة الأفارقة في المناصب الحكومية والإدارية بصفة عامة.[2]

كما حرص الدستور في صياغته للنظام السياسي على أن يتم تمثيل هذه الجماعات من خلال الأحزاب السياسية، حيث لم يسمح بالتمثيل المستقل خارج القوائم الحزبية علاوة على الأخذ

---

[1] وائل بركات، " الانتخابات البرلمانية في جنوب إفريقيا وماذا بعد مانديلا"، **السياسة الدولية**، العدد137، 1999،ص 212.

[2] مرجع نفسه، ص213.

بفكرة القوائم المغلقة التي تحد من إمكانات الانتقاء بين القوائم المختلفة، فضلا عن عدم السماح للأعضاء المنتخبين في البرلمان على قوائم حزب بعينه بالانتقال إلى حزب آخر إلّا عن طريق التخلي عن عضوية البرلمان إلى عضو آخر الأمر الذي أحدث انضباطا حزبيا داخل حكومة السلطة التشريعية، ومثل آداة إدارة الخلافات عبر هذه الأحزاب.[1]

وعلى ذات الصعيد، يكشف التمثيل الحزبي داخل حكومة الوحدة الوطنية والذي اشتمل على كل من المؤتمر الوطني الإفريقي الذي حصل على (62.65%) من أصوات الناخبين والحزب الوطني (20.4%) وحزب الحرية انكاثا (10.5%) عن الترجمة السياسية للصيغة الائتلافية التي تم الاتفاق عليها في الدستور الانتقالي.[2]

كما أشار الدستور الجديد إلى جملة من المبادئ الدستورية والقيم الديمقراطية والحقوق الأساسية والتي تمثل في مضمونها نهج نحو المصالحة يضمن للأغلبية السوداء القدرة على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بما فيهم حق العيش بأمان دون أن تسلب حريته بأي طريقة تعسفية والحق في السلامة الجسدية والنفسية.[3]

يعتقد قادة النظام السياسي الجديد بأن سياسة المصالحة الوطنية التي سعت حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الصادر في 1995 كانت أحد الأدوات الأساسية في تدعيم المسار الديمقراطي تحصينه.[4]

---

[1] روضة الديب، "العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي في جنوب إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 2019، ص17.

[2] أحمد علي، " المصالحة والحقيقة في جنوب إفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها"، **سياسات عربية**،العدد 47، 2020، ص07.

[3] ثائرة شديد، العدالة الانتقالية كنموذج لبناء السلام دراسة حالة: جنوب إفريقيا، **المركز الديمقراطي العربي**، 2021، ص20.

[4] مهند إبراهيم فايز، " العدالة الانتقالية – دراسة نظرية تطبيقية-، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010)، ص191.

من خلال وضعها سجل شامل لجميع انتهاكات حقوق الإنسان على جميع مستويات الدولة من أفراد، وأحزاب، ومؤسسات، وتكونت لجنة من ثلاث لجان فرعية هي: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة لحقوق الإنسان، لجنة العفو المختصة في النظر في طلبات العفو والتقاط قرار بشأنها، لجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل وذلك بتعويض الضحايا وتصميم برامج التأهيل لهم ومن الملاحظ أن لجنة الحقيقة والمصالحة ويوحدها التي تتمتع بالحقف بإعطاء العفو للمتقدم.

تمتعت اللجنة بصلاحيات واسعة واستثنائية:[1]

- صلاحية الاستدعاء والتحقيق.
- صلاحيات واسعة بشأن التحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الموظفين الرسميين والمعارضة إبان 35 عام من النزاع.
- صلاحيات إصدار التوصيات بشأن جبر الضرر للضحايا.
- صلاحيات قضائية بشأن إصدار العفو لمرتكبي حقوق الإنسان بظروف استثنائية.

وعلى الرغم من أن "لجنة التحقيق والمصالحة "استطاعت تحقيق نوع من التوازن في آلية عملها بين قول الحقيقة وتحقيق المصالحة والعدالة إلّا أنها لا ترقى لمستوى الهيئات المحاكمة القضائية من حيث الصلاحية المقررة، ورغم إيمان مجتمع الجنوب إفريقي بضرورة المصالحة والوحدة الوطنية، فإنهم آمنوا أيضا أن المصالحة لا تقتصر على مجرد الاعتراف من جانب الجنات والعفو...فإنما ترتبط بقضايا أعمق تتعلق بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومسكن وعمل.

[1] أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية كآلية للترسيخ الديمقراطي

في ظل الواقع الاقتصادي المعقد وشديد التباين بين الجماعات المختلفة في جنوب إفريقيا سعى النظام السياسي إلى التوفيق بين احتواء مخاوف البيض فيما يخص ممتلكاتها وأوضاعها الاقتصادية المتميزة في المجتمع من خلال تأكيد الالتزام بالضمانات الدستورية الواردة في هذا الشأن والتجاوب مع أمال وتطلعات الجامعات المستضعفة خلال الحقبة العنصرية وفي مقدمتها الجماعة السود من خلال زيادة تمثيل هذه الجماعة في المؤسسات والإدارات العامة في البلاد والتعهد بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية له،[1] من خلال التأكيد على الالتزام بما ورد في برنامج التعمير والتنمية (R.D.P) الذي طرحه مانديلا قبيلة الانتخابات 1994 كركن أساسي من أركان البرنامج السياسي للحزب، وبعدها أصبح برنامجا للحكومة نظرا لما كان يعرفه اقتصاد البلاد من ركود ملموس وانخفاض في الاستثمارات المحلية وكذلك تعاني العقوبات الدولية والعنف الداخلي، فبرنامج (R.D.P) اتخذ إستراتيجية وإجراءات تحسين الاقتصاد فقام على مستوى المؤسسات بتعديل القوانين من خلال إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالضرائب بخفض الضرائب والتعريفة الجمركية وقوانين تختص بحقوق العمال وتقديم الدعم للاستثمار وللمؤسسات الصغيرة ودعمها ماليا وتشجيع الصادرات زيادة الدخل الفردي والاهتمام بالنفقات الاجتماعية كالسكن، إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة وتحسين الإنتاج، فتح السوق الوطنية للمنافسة الخارجية والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية، فتح المجال للقطاع الخاص وتوفير مناصب الشغل وتحرير المبادلات.[2]

---

[1] محمود صافي محمود محمد، " التجارب الدولية في إرادة الصراعات الداخلية: دراسة حالة تجارب كل من تركيا- جنوب إفريقيا- تشيلي)"، المجلد 05، العدد 09، 2020، ص252.

[2] مرجع نفسه، ص253.

لم يحقق هذا البرنامج النتائج التي كان يطمح إليها وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات وزيادة الطلب على العمل خاصة مع انخفاض السعر العالمي للذهب إلى 23% في 1996 مما انعكس على ميزانية الدولة في عدم قدرتها على توفير مناصب عمل وارتفاع معدل البطالة 30% من سكان بلا عمل وتدني الأوضاع الاجتماعية،[1] وخفض قيمه العملة الوطنية (الراند) 1996 ولهذا تم اتخاذ برنامج جديد يسمى النمو التشغيل وإعادة التوزيع (G.E.A.R)، وقد خلق 126000 منصب عمل سنة 1996 و252,000 في 1997 وخلق 1.35 مليون وظيفة في 2002، كما خصص البرنامج نسبة 55% من الموارد للشؤون الاجتماعية من تعليم والصحة وأطلق العنان للخوصصة يهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة بتطوير انتاج الصناعة المحلية وخلق تنافس في الصناعات التصديرية، العمل على تحسين الانتاج وفتح السوق، تخفيض العجز المالي وتشجيع المؤسسات الصغيرة، ومكافحة التهرب الضريبي، معالجة ضعف الاستثمار المحلي بتخفيض قيود الرقابة على النقد والاهتمام بالبنية التحتية للمجتمع (التعليم، الصحة، السكن) خاصة مع استقلالية البنك المركزي في 1996.[2]

ساهمت التشجيعات التي كانت تقدمها الحكومة للسود على دخول عالم التجارة والأعمال وذلك بمضاعفة العقود والاتصالات مع المؤسسات وبتشجيع توظيف رؤوس الأموال التي تحققها المؤسسات الكبرى السياسية والاجتماعية والنقابية المتعاطفة مع السود، مما أدى إلى تكوين برجوازية من السود، وتتمثل أهم مؤسساتهم في: اتحاد المستثمرين الإفريقيين الجدد (Nail)، اتحاد المستثمرين الإفريقيين الحقيقين (Rail)، وكالة الاستثمار الإفريقي الدولي (Whail).[3]

[1] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] مرجع نفسه، ص56.

[3] مرجع نفسه، ص57.

ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة صنفت جنوب افريقيا إلى خانة الدول ذات الدخل المتوسط حسب التقرير التنمية البشرية 2004 ويقدر معدل النمو السنوي للدخلين القومي والفردي (2.1% في 1997) و (3.6% في 2002) إضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي حوالي 20% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1998.[1]

وعلى العموم يمكن إحصاء إنجازات برنامج (R.D.P) و (G.E.A.R):[2]

- في 1994 لم يكن لدى 30% من مواطنين جنوب إفريقيا إمكانية الوصول إلى مصادر المياه قرب منازلهم، انخفضت إلى20% بعد استفادة 3 مليون شخص من برنامج الحكومة للمياه .
- في 1994 وصلت الكهرباء إلى أقل من 40% من عائلات جنوب إفريقيا بحلول 1999 ارتفعت إلى 63% بعد توصيل 2 مليون عائلة بشبكة الكهرباء .
- وصل برنامج تغذية أطفال المدارس الابتدائية إلى 5 مليون طفل في نفس الوقت الذي أصلح في هوبنى 10,000 مدرسة.
- استفادة النساء الحوامل والأطفال دون السادسة بالرعاية الصحية وبنى 638 مستوصفا منذ 1994.
- طورت الحكومة طاقة البناء لتوفير 15000 منزل شهريا، وساهم برنامج دعم الإسكان في بناء 630,000 منزل حتى مارس 1999.

ورغم هذه المساعي ظلت حكومة الوحدة الوطنية متجاهلة قضايا أساسية مثل إعادة توزيع الثروة والأرض، والتي نوقشت على استحياء وتم اتخاذ قرارات بشأنها لم تمس في جوهرها

[1] مرجع نفسه، ص60.

[2] هاين ماريز، **جنوب إفريقيا: حدود التغير**، تر: صلاح العمرو و سيو عزة الخاميني، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004)، ص ص 291،292.

التفاوتات الصارخة في الملكية بين الجماعات وذلك حفاظا على التوازن الذي قامت على أساسه حكومة الوحدة.

والملاحظ أن جنوب إفريقيا حققت نموا اقتصاديا إذ يعد ثان اكبر اقتصاد في إفريقيا وأكثر تصنيعا وتنوعا من الناحية التكنولوجية، حيث بلغ ذروته بدخل محلي إجمالي بقيمة 400 مليار دولار في 2011،لكنها لم تكن كافية لتلبية المطالب الاجتماعية الضخمة للسكان ،ولم تستطع التخفيض من معدلات البطالة المرتفعة.

المطلب الثالث: الإصلاح الاجتماعي كآلية للترسيخ الديمقراطي

أولا: التعليم

سعت الحكومة الانتقالية إلى إصلاحات جذرية في النظام التعليمي لمواجهة التعنت العنصري، حيث صدرت مشروعات عدة ففي سنة 1993 تقدمت الحكومة بمشروع" إستراتيجية الإصلاح التعليمي" أو ما يسمى "إستراتيجية لتجديد النظام التعليمي" حيث خلصت مقترحاته في أربع نقاط:[1]

- أن يكون التعليم غير عنصري ولا تمييزي.
- أن يمنح فرصا تعليمية متساوية.
- أن يجوز قبول ودعم أغلبية الناس.

وما إن تسلم السود مقاليد الحكم، أدخلت تعديلات كثيرة لإصلاحه وإن كان مازال يسير ببطيء لأن المجتمع العنصري الذي سادت قوانين هو تقاليد سنوات طويلة مازال يرسم حتى الآن آثاره خطوط لعلاقات بين البيض والسود والهنود والملونين في جنوب إفريقيا.

[1] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 76.

وأقرت الحكومة الانتقالية بأحقية التعليم للجميع وأنفقت عليهما يقدر ب 57% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ورغم هذه الإصلاحات إلاّ أنه يتطلب بإعادة تقويم التفاوتات الهائلة الموروثة عن النظام السابق في مجال التعليم والتعلم والوسائل التعليمية، وهيئة التدريس، وكذلك نص الدستور

على حق المواطن في استخدام لغته الأصلية وحريته في اختيار ديانته وإقامة الشعائر الدينية، فضلا عن حرية التعبير وعدم تكرار الإساءات والتمييز العنصري الذي كان يتعرض له من قبل.

ثانيا: قطاع الصحة

هو الآخر أدخلت عليه تعديلا توالتي أصبحت حق للجميع، ولكن الملاحظ في المراكز الصحية أنها لا تتوفر على عدد كافي من الممرضين والأطباء ،خاصة التي توجد في المناطق الريفية، فضلا عن افتقادها لمعظم الأدوية الأساسية لهذا أصبح القطاع الصحي في جنوب إفريقيا أكثر انقساما بين الخدمات الصحية والعامة التي تعمل في ظل نظام الرعاية الصحية الأولية وبين نظيرها لقطاع الصحي الخاص الموجه للسوق والخاضع لرأس المال الخاص.

ثالثا: وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة:

أكدت الحكومة الانتقالية على ضرورة توفير الأمن والاستقرار للمواطنين ودعت إلى التسامح السياسي ومعالجة الخلافات السياسية بالطرق والوسائل السلمية، ونبذ العنف المسلح وإنشاء جهاز أمني قابل للمساءلة وإصلاح تركيبة قوات الأمن وفقا للتركيب الوطني والعرقي في

[1] مها عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص12.

المجتمع وعلى أساس محترف وملتزم بالدستور وبما يحقق السيطرة على قوات الأمن وضمان عدم تدخلها لزعزعة المسيرة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.[1]

لقد ركز الدستور الجديد على القضاء نهائيا على كل أشكال التمييز العنصري ومسألة الحقوق والحريات العامة ومن جملة هذه الحقوق تلك المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في السكن، الحق في الأرض، الحق في الثروات، ومحيط ملائم للعيش إلى غير ذلك من الحقوق.[2]

حيث وضع دستور لجنة حقوق الإنسان لجنوب إفريقيا (SAHRC) تتكفل بمراقبة مدى احترام حقوق الإنسان في الدولة، ولجنة تعمل على ترقية وضمان الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للأقليات.[3]

كذلك وجود مديرية مستقلة لاستقبال الشكاوي (ICD) حول الإساءة للمواطنين من قبل الشرطة، كما انهنا كمراقبة للسجون، ولجنة خاصة باستقبال الإساءات التي يتعرض لها

السكان وتكتب تقارير حول وضعية حقوق الإنسان في الدولة، أما حقوق المرأة تتكفل به الجنة المساواة الجنسية.[4]

ولقد تلقت (ICD) شكاوي ضد الشرطة تدينهم باستعمال التعذيب والمعاملة التعسفية وحققت في الأمر حيث وجدت أن 650 شخص مات وإجراء الممارسات التعسفية للشرطة والحصيلة ترتفع من سنة إلى أخرى حسب الإحصائيات وهذا دليل على ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب إفريقيا خاصة العنف ضد المرأة بسبب التفاوتات الاقتصادية واستمرار العنصرية بين الجماعات الأثنية والعرقية.

---

[1] وليد محمود عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 123، 124.

[2] خميس دهان، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] خميس دهان ، مرجع نفسه، ص119.

[4] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص128.

لكن على حد تعبير المنظمات الدولية أن التصادم بين المدنيين والعسكريين هو دفاع قوات الأمن عن منشآت الدولة، نتيجة أعمال الشغب والتي ترجع أسبابه إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعانيها جنوب إفريقيا من البطالة وحرمان وتفاوت في التوزيع، فقد دفع عن البعض إلى ممارسة الجريمة والعنف.

نلاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات إلا أنها تحتاج إلى نزع طابع العنصرية عنها ومماشاتها مع المهارات التي يحتاجها الاقتصاد والمجتمع،بالإضافة إلى إعداد منظومة أمنية قوية لمواجهة المشكلات الأمنية التي تعيق الإصلاح السياسي في الدولة.

المبحث الخامس: تحديات التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا

رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، إلا أن الواقع يشير إلى أن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام السياسي على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات، تتعلق في مجملها بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن إيجاز أهم التحديات فيما يلي :

المطلب الأول:التحديات السياسية

استطاعت جنوب إفريقيا أن تقود تجربة تحول ديمقراطي ناجحة سنه 1994 بعد القضاء على نظام الأبارتيد وبناء دولة جديدة لا حكم فيها للأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء، كما أنها تمكنت من تحويل تجربتها الديمقراطية من المستوى النظري الذي قرته في دستورها الجديد إلى مرحلة الترسيخ والتدعيم بتأكيد على انتخابات دورية وفيها على تداول السلطة ابتداءًا من 1994 إلى حد الآن إلّا أن هذه التجربة لازالت تعترضها مجموعة من التحديات

وجب على النظام القائم معالجتها أو محاولة تفاديها لأنها تؤثر على مستقبل الديمقراطية في الدولة ومن هذه التحديات نذكر: [1]

أزمتي الهوية والاندماج : تعتبر أزمتي الهوية والاندماج من أهم الأزمات التي مازال يتخبط فيها هذا النظام فقد عمل نظام التمييز العنصري منذ البداية على خلق وتغذية هاتين الأزمتين من خلال التفرقة بين البيض وباقي السكان في جنوب إفريقيا هذا من جهة ومن جهة أخرى قام

[1] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص129.

بإعطاء الحكم الذاتي لبعض المقاطعات مثلم قاطعتي"البوتستون والكوازولو" وعمل على تقوية النزاعات الأثنية بين سكانها.[1]

فأزمتي الهوية والاندماج في جنوب إفريقيا انبثقتا مع تطبيق سياسة التمييز العنصري وما تبعها من إجراءات تعسفية ضد السكان (السود والهنود والملونين عدا البيض)، من خلال صياغة قوانين تعمل على التفرقة بين البيض والإفريقيين وإقامة معازل خاصة بالسود فمثلا أزمة الاندماج تعود جذورها إلى سنة 1948 حين فاز الحزب الوطني بالانتخابات التشريعية والذي تركزت حملته الانتخابية آنذاك على سياسة الفصل العنصري لتفادي هيمنة الأغلبية السوداء على الأقلية البيضاء على أن لا يكون للسود أي تمثيل سياسي في النظام السياسي لجنوب إفريقيا أو أحد أجهزته الرسمية ولأن هذه السياسة قد هو جمت من قبل الإفريقيين ولم يستسلم السكان له أقامت حكومة "بياتر بوتا " ببعض الإصلاحات التي تجمع بين إجراءات أمنيه فعالة وسياسات إصلاحية تقضي على الفروقات الاجتماعية والتقليص من الطبيعة العنصرية لكن هذه الإستراتيجية لمتغير شيء ففي سنة 1985 بدأت مجموعة من الحمالات المحلية المواجهة للنظام القائم بما في ذلك مقاطعة الحكومة ورفض دفع مستحقات السكن ومقاطعة استهلاك المواد التي ينتجها البيض بإرغام مالكيها على الدعم المطالب بالقضاء على التمييز العنصري والتقليص من حدة القمع الذي تمارسه الدولة، وتزايدت الاحتجاجات والإضرابات والتمردات وامتدت في مناطق كثيرة بالهجوم على البناءات الحكومية وكنائسهم وقابلت الحكومة هذا بإجراءات تعسفية إلى غاية بدء المفاوضات يجب أن يعالج كافة الوقائع

[1] خميس دهان، مرجع سبق ذكره، ص118.

التي يعيشها السكان بطريقة تلقي الضوء على ما هو مشترك وعام بينهم بالتركيز على معنى القومية الأفريقية.[1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

أولا: أزمة التوزيع

تعد أزمة التوزيع إحدى أزمات التنمية السياسية التي تمر بها الدولة في مرحلة البناء في جنوب إفريقيا من أكثر الدول التي تشهد تفاوتا في توزيع الثروة والدخل ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوى معيشة الأفارقة السود لدرجة كبيرة مقارنة مع سكان البيض الذين تتركز الثروة في أيديهم.

فكل المؤشرات الاجتماعية تبين اللامساواة التي تطبع مجتمع جنوب إفريقيا، فوفق التقرير البنك الدولي لسنة 1996 في جنوب افريقيا تصنف في المرتبة الثانية في العالم ضمن الدول التي تعاني من اللامساواة حسب معامل جيني الذي يبلغ (0.584)، كما أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء كبيرة حيث نجد 65% من الدخل الكلي تذهب إلى الأغنياء، هذا إلى جانب عدم المساواة في الخدمات الأساسية:[2]

- 6.5% ممن تلقوا التعليم العالي من السكان الفقراء في جنوب إفريقيا، 16.4% استكملوا التعليم على حين لم يحصلوا حد من خمسة على التعليم الأساسي.
- أقل من نصف السكان يحسبون على مياه جارية فيمن ازلهم على حين19.8% يستخدمون حنفيات عامة وأكثر من 10% يعتمدون على المياه المجمعة في السدود.

[1] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص178.

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص95.

- أكثر من نصف السكان يعيشون في مساكن غير منظمة.

وقد بلغ معدل فقر في جنوب إفريقيا 45% من السكان 3,126 مليون عائلة أو أكثر من 18 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر، ويرتفع الرقم في المناطق الريفية الرئيسية إلى أعلى من 50%. فالفقر ينتشر أكثر عند الأفارقة فهناك 57.2% يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ2.1% من البيض.

ورغم الجهود المتواصلة من قبل الحكومة فإنها عاجزة عن توزيع ثمار التنمية بصورة عادلة بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء، فرغم أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في بروز برجوازية سوداء لها وزنها في السوق المحلية إلاّ أن الفجوة اتسعت بين الفقراء والأغنياء داخل الشريحة السوداء نفسها، فبينما ارتفع عدد الأغنياء من2 % عام 1990 إلى 6% عام 1995 كذلك ارتفعت نسبة الفقراء من 34% إلى 38% خلال نفس الفترة، في حين تقلصت الفجوة بين الفقراء والأغنياء فيصفو فالبيض.[1]

وقد بلغت نسبة **البطالة** في الدولة 50% هذا ما يعكس قدرة القطاع المنظم على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تزايد البطالة من ناحية أو من ناحية أخرى يحدث تضخم في حجم القطاع غير المنظم (قوة العمل الهامشية) ، وهي تنتشر أكثر في الأفارقة السود الذين يفتقدون إلى المهارة والتي توجد أساسا عند السكان البيض.[2]

وتتعدى عدم المساواة كذلك **مشكلة ملكية الأراضي** الموزعة بين البيض والسود، حيث قد استحوذ البيض في ظل نظام الأبارتيد على معظم الأراضي الزراعية والغنية بالثروة المعدنية ولم يحصل السود إلاّ على الأراضي الفقيرة، وهي قضية من أخطر محاور صراع السياسي في جنوب

[1] الشيماء علي عبد العزيز، "جنوب إفريقيا ما بعد مانديلا"، **السياسة الدولية**، العدد 132، 1998، ص209.
[2] مرجع نفسه.

إفريقيا، حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية من طرف البيض وإعادة توزيعها دون تعويض، في حين يطالب البيض بدفع تعويضات لهم جراء التخلي عن أراضيهم التي ازداد تقيمتها بما وضعوه فيها من استثمارات، وتتجلى خطورة قضية إعادة توزيع الثروة بصفة عامة والأرض بصفة خاصة في ظل نفاذ ما تحت يد النظام من أراضي تابعة للدولة قام بتوزيعها، فهو مطالب بحل هذه المشكلة في ظل تهديدات السود المستمرة.

فالتفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة يحدث اختلالًا خطيرًا في البنية الاقتصادية والاجتماعية بسبب التفاوتات الحاصلة بين السكان في الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة، وإن كانت الدولة تعمل جاهدة على تحقيق العدالة بين معظم السكان من خلال اتخاذها لبرنامجي (R.D.P) و (G.E.A.R) قصد مواجهة الاختلالات الاجتماعية العميقة التي خلفها نظام التمييز العنصري من خلال خلق مناصب شغل جديدة وبناء سكنات اجتماعية وتوفير الماء والكهرباء وتوسيع نطاق التعليم المجاني، وتحسين مستوى الصحة خاصة وأن الدولة تصنف في المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين **بالإيدز** في نهاية سنة 2003 بلغ عدد المصابين بهذا الداء في الفئة العمرية ما بين 15 و 40 سنة حوالي 21.5%.[1]

فأزمة التوزيع التي تعاني منها جنوب إفريقيا ترجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها مشكلة التمييز العنصري التي عانت منها أمة "**قوس قزح**" كما يسمي البعض جنوب إفريقيا، فآثار هذا النظام لازالت ممتدة لحد الآن ومن الصعب تجاوزها في فترة قصيرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السكان البيض يتمتعون بمهارات تأهيلية كبيرة يفتقر إليها السود والذين يحتاجون إلى وقت معين.

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص97.

ثانيا: انتشار الفساد

لقد صاحب التحول الديمقراطي الذي شهدته جنوب إفريقيا انتشار للفساد في أواسط الدولة، فلقد أشارت البيانات واستطلاعات الرأي سنة 1998 أن 25% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادًا عن سابقتها العنصرية، 41% يعتقدون أن الحكومة الجديدة أكثر فسادًا الأكثر منذ لكأن56% من المبحوثين يظنون أن كل المسئولين الكبار في الدولة يهتمون بمصالحهم الشخصية.[1]

ويعتبر الفساد امتداد لما كان في عهد التمييز العنصري إلاّ أن الدراسات تشير إلى تزايد أنماط ومظاهر أخرى للفساد أبرزها استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، طالت قيادات ومراكز عليا بالدولة أشهرها تورط **"جاكوبزوما"** نائبا لرئيس أمبيكيا لمرشح القوي لخلافته في قضية فساد أدت للإطاحة به وتعريضه للمساءلة.[2]

فالفساد يؤثر كثيرا على النظام السياسي من زاويتين أساسيتين أولهما ما تؤدي إليه من هدر القدرات وإضاعة المصالح العامة لحساب مصالح شخصية (بسبب الفساد خسارة البلاد بنحو 10 بلايين راند سنويا، نحو بليون ونصف البليون دولار بأسعار صرف عام 2002) وهو ما يقلص بدوره من قدرات النظام الاستخراجية والتوزيعية، علاوة ما يحدثه الفساد من انقسامات وفوار قدا خلال جماعات وفيما بينها، أما الزاوية الثانية والأهم فهي أثار الفساد على شرعية النظام الحاكم والمسئولين، حيث يجعل المواطنين غير منصا عين لما يصدره النظام من قرارات، خاصة ما تشير إليه نتائج مسح آخر قام به أحد المراكز البحثية حول هوية الجنوب إفريقيين

[1] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، 298.

[2] محمد عاشور، "التعددية الحزبية الأثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات، 2009)، ص ص 289،288.

اتضح منه أن جانبًا كبيرًا من الملونين والهنود مازالوا يشعرون بانتماءاتهم الأثنية والقبلية على حساب الانتماء الوطني.

نلاحظ أن الفساد على اختلاف مظاهره يعد العائق الأكبر لكل محاولات التقدم، حيث يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي وإهدار موارد الدولة، وهروب الاستثمارات سوآءا داخلية او خارجية لغياب حوافزها، والإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفاعلية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفِئات الغنية والفقيرة.[1]

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

أولا: ارتفاع معدلات العنف والجريمة

يعتبر ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب إفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول، أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع جنوب إفريقيا، الذي يعاني الحرمان والفقر فقد سجلت إحصائيات 1999" 50,000 حالة اغتصاب، وبلغ عدد العصابات في سهول الكاب حوالي 130 عصابة وحوالي 55.3% في كل 100 ألف شخص قتيل، وأصبحت سرقة السيارات والمخدرات وتوفر شبكات الهاتف النقال عبارة عن طرق للنجاح المهني والتوظيف.[2]

ولقد قسمت الجماعات التي تمارس العنف والجرائم إلى ثلاثة:[3]

- ✓ عناصر من أعضاء الجناح العسكري لحزب المؤتمر خلال فتره النضال يعانون البطالة، يعملون على قتل المزارعين البيض والهجوم على سيارات نقل العمال.

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص300.
[2] رشيدة بوجحفة، مرجع سبق ذكره، ص185.
[3] الشيماء علي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 210.

- ✓ عصابات الجريمة المنظمة التي دخلت إلى الدولة بعد رفع العزلة عنها جاؤوا من الصين وروسيا، وكولومبيا، ونيجيريا، يعملون في تجارة تهريب الألماس والمخدرات والسلاح، يعمل معهم بعض أجهزة الأمن السابقون.
- ✓ جيش مصغر من كبار العسكريين ورجال حرب العصابات تم تسريحهم من الدول المجاورة، يمتلكون القدرة على الوصول لمخابئ الأسلحة المنتشرة في أراضي الموزمبيق وأنجولا، يعملون على الاستيلاء على سيارات نقل الأموال.
- ✓ أعمال العنف والجريمة الحاصلة في جنوب افريقيا تكشف استمرار واقع العنصرية بين الجماعات الأثنية والعرقية في البلاد التي كانت سببا في إخفاق بعض المشاريع، كما أنها أثرت سلبًا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد، وضعفت دفقا لاستثمارات من الداخل والخارج، هذا ما يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ويضغط على تطوير آليات جديدة للتعامل معها.

ثانيا: القضية الثقافية

لم تتمكن حكومة الانتقالية من حسم قضية اللغة واختيار لغة رسمية للبلاد يتكلمها عموم المجتمع، وقد واجهتم حولات الحكومة تقليص استخدام اللغة الأفريكانية في الإذاعة والتلفزيون، واستبدالها باللغة الإنجليزية، احتجاجًا واسعًا من قبل الأفريكانو اعتبروها محاولة لطمس هوية الشعب وتذويبه في ظلال أغلبية السوداء.[1]

كذلك لا تزال الثقافة القبلية والتعددية هي السائدة، فسياسة العزل التي عان منها السود ودعم النظام العنصري السابق للقبلية الإفريقية جعل المجتمع الإفريقي يدخل مرحلة التعايش

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سبق ذكره، ص301.

السلمي وهو يعاني من التعددية الأثنية والثقافية واللغوية لذلك فإنه سوف لن ينجح على المدى القريب على الأقل في تشكيل ثقافة قومية افريقية موحدة إزاء الثقافة الافريكانية.[1]

إن سياسة الحكومة الانتقالية إلى أحداث تغيرات جذرية في النظام التعليمي وتوحيده بالإعلان عن دعم إمكانية المدارس استثناء الطلاب من صفوفها على أساس الجنس، لقد أثارت هذه السياسة المجتمع الافريكاني، وعُدَّ قرار الدمج التعليمي في المدارس بداية تغيير الهوية الافريكانية وتدمير ثقافتها، وإن تأييد الحكومة السياسية الدمج هو بمثابة هجوم على المجتمع الافريكاني.[2]

نلاحظ من خلال التحديات التي واجهتها جنوب إفريقيا لازالت أزمة الهوية تشكل التحدي الأكبر خاصة مع عدم الثقة التي يحسبها كل جنسا تجاه الآخر، كل من البيض والسود في عالمين من فصلين في ظل الولاء الاثني رغم كل الشعارات الرمزية التي أعلنها النظام السياسي لتكوين أمة واحدة منسجمة، كما أنها من أكثر الدول التي تشهد تفاوتا في توزيع الثروة والدخل ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع، وفيها تدني مستوى معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة مع السكان البيض الذين تتركز الثروة في أيديهم.

[1] مها عبد اللطيف، **المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999**، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، ص80.

[2] خميس دهان، حميد ، همسة قحطان خلف، "العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا"، **دراسات دولية**، العدد 61، د س ن، ص119.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أن النظام السياسي في دولة جنوب إفريقيا لم يتم تغييره لسياستها لعنصرية فحسب، وإنما نتيجة لأسباب داخلية وإقليمية ودولية أسهمت في عملية التحول وأجبرت النظام على التغيير والقيام بإصلاحات لإرساء ديمقراطية.

فعلى الصعيد الداخلي كان للعامل السياسي أهمية بالغة إذ تفاقمت أزمة التمييز العنصري، حيث شهد جنوب إفريقيا منذ انتفاضة (سويتو Sweto في 1988) اتساعا هائلا في حجم المشاركة الجماهيرية واعتراف امن النظام وحلفائه بقيادة الحركة المتمثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي.

كما تآكل الهياكل السياسية المنفصلة التي اصطنعها النظام العنصري جعلت الهنود والملونين يصنفون أنفسهم مع السود ضحايا الاضطهاد المشترك، وقد سادت البلاد فوضى سياسية وحالات الطوارئ المتتالية التي فشلت في إعادة القانون والنظام والتي أجبرت "**بوثا**" على الاستقالة من منصب الرئاسة ومجيء" **دي كليرك**"خلفًا له.

فضلا عن ذلك العامل الاقتصادي له أثر كبير، إذ أصبح اقتصاد جنوب إفريقيا عرضة للتهديد، بسبب تحدياته التاريخية المتمثلة بالجفاف الدوري، والاعتماد المنفرد على تصدير الذهب، كما أن العديد من الصناعات معزولة بسبب تأثرها بالتمييز العنصري، كذلك بدأت الحالة الاقتصادية للعديد من السكان البيض بالانحدار، وهنا انعكس سلبا على حالة البلاد الاقتصادية، مما دفع الحكومة للتخلي عن سياستها العنصرية خشية من انهيار اقتصادي مؤكد.

كما أن للعامل الأمني أهمية كبيرة نتيجة هجرة السكان البيض العكسية جاح جنوب إفريقيا طلبا للأمن والاستقرار، مما سرعت حكومة الفصل العنصري في عملية التحول الديمقراطي.

تزامنت الأزمة الداخلية مع تغيرات خارجية إقليمية دفعت بدورها القيادة السياسية لاتخاذ قرارا عملية التحول الديمقراطي إذ أن استقلال المستعمرات البرتغالية وبالذات موزمبيق وأنجولا وناميبيا، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حملة الإدانة الإقليمية والدولية سياسة النظام العنصر يوم مارسته اللانسائية.

تضافرت هذه العوامل الإقليمية مع جملة من العوامل الدولية وتمثلت في التغيرات التي عرفها النظام الدولي في الثمانينات والمتمثلة في انهيار الثنائية القطبية وانتهاء الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة للعالم وفرضها لنهجها السياسي الديمقراطي والليبيرالي الاقتصادي على دول العالم الأخرى.

من هنا جاءت مطالب الأغلبية السوداء في دول جنوب افريقيا لتقرير مصيرهم، واعطاء الحرية والاستقلال مطابقة مع متطلبات نظام أمريكا الجديد، وهكذا بدأ النظام العنصري يواجه أزمتين على جانب كبير من الخطورة، أزمة عدم الاستقرار، وأزمة الشرعية، فكانت المفاوضات هي الحل الأمثل قبل أن يصبح التحول عن طريق العنف.

وقد أعد ديكليرك ومنديلا مخططا انتقاليا، ورفعت العقوبات الدولية عند ولجنوب افريقيا، وتمت بني دستور انتقالي في 1993 ، وكانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الحقبة الماضية من أهم نقاط المفاوضات حول التحول الديمقراطي، وبعد نقاش واسع عن المجتمع ومؤتمرين دوليين، نظمت انتخابات عام 1994 شارك فيها مختلف الأعراق في دولة جنوب إفريقيا وفاز بها المؤتمر الإفريقي وانتخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا، هنا اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم وترسيخ الديمقراطية وذلك بإدخال العديد من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وبعد فحصنا وتحليلنا لهذه الإصلاحات التي أخذت بها جنوب افريقيا لتحقيق لعملية التحول الديمقراطي، بأنه رغم

الايجابيات التي جاءت بها الإصلاحات كانت غير كافيه واتسمت بشكلية ولا تمس الجوهر الذي مازال موجود في ذهن المجتمع الجنوب الإفريقي كذلك أعاقت عملية الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا جملة من التحديات في مختلف المجالات (السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية...).

فالانتخابات وحدها لا يمكن أن تصنع ديمقراطيات حقيقية في مجتمع يعاني من الصراع العرقي المرسخ عبر قواعد اللغة والأفكار.

الخاتمة

ختاما وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضية توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات

إن الغرض من دراسة موضوع التحول الديمقراطي نظريا، هو الخروج بخلاصة سليمة لإزالة اللبس والتعقيد عن هذا المفهوم سواء تعلق الأمر بماهيته في حدّ ذاته، أو في إطار علاقته بباقي المفاهيم المشابهة كما أن مفهوم التحول الديمقراطي ليس بالضرورة أن يطبق داخل البلدان بنفس الآليات والطرق التي تم ترسيخه بها في الغرب، وذلك راجع لاختلاف البيئات، ثم إن الشروط وعوائق التحول الديمقراطي في الدول الغربية ليست نفس الشروط والعوائق التي ينبغي تواجدها داخل البلدان العالم الثالث لتحقيق التحول الديمقراطي.

أدت الأسباب الداخلية والخارجية دورا بارزا ومؤثرا في الممارسة الديمقراطية في جنوب إفريقيا وذلك تزامنا مع الأحداث المتتالية التي شهدها العالم والبيئة الدولية من التطورات سريعة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتي كانت بمثابة ضغوط على الفاعلين السياسيين في جنوب إفريقيا، سرعت في عملية التحويل الديمقراطي وإنجاحه.

أمست جنوب إفريقيا نموذجا لبلد استطاع إنجاح مسلسل التحول الديمقراطي رغم المخاطر التي كانت تتربص به، ومثّل نجاح الفاعلين ودورهم الحاسم وقدرتهم على استيعاب ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، وتسيير الانتقال الديمقراطي في بلد جماعاتي متعدد الأعراق انجازًا تاريخيًا.

بالرغم من النجاح الكبير الذي تحقق في عملية التحول الديمقراطي، في جنوب إفريقيا، ونقل تجربتها من مرحلة التحول إلى مرحلة الترسيخ و التدعيم وذلك بإحداث إصلاحات سياسية،

اقتصادية، اجتماعية، إلّا أنه لا تزال هناك الكثير من التحديات والمعيقات التي تعمل على إعاقة فعالية النظام السياسي، فالانتخابات وحدها لا تصنع ديمقراطية حقيقية إذا لم تتزامن معها ديمقراطية اجتماعية واقتصادية، ونجاحها مرهون بالتحديات السياسية وذلك باتخاذ القرارات بالأغلبية، وتحديات اقتصادية تمثلت في إعادة توزيع الثروة وقضايا الفساد والبطالة وتحديات اجتماعية تتمثل في محاربة الجريمة والعنف، وتطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم، وتوفير الخدمات للفقراء.

كل هذه التحديات مجتمعة يجب أن تتحقق لمنع تصاعد العنف السياسي والانزلاق في حرب أهلية، فتاريخ العلاقة بين البيض والسود اتسمت بالصراع وترسخت عبر قواعد عرقية أثنية لا يمكن تغييرها في مدة قصيرة، أمام مخاوف البيض من الذوبان داخل الأغلبية السوداء والاندماج ديمغرافيا معهم، وفي جانب ذلك فمجتمع السود لا يزال تقليدي قائم على التعددية الأثنية والعرقية لذا فإن توحيد مجتمع جنوب إفريقيا في هوية وطنية واحدة لا يزال هدفًا بعيد المدى.

كذلك الحكومة الانتقالية أمام تطبيقها لخطة الأعمار والتنمية لم تجن ثمار وصولها إلى السلطة اقتصاديا واجتماعيا، فالأقلية البيضاء لا زالت متفوقة اقتصاديا واحتكارها للموارد القومية للبلاد وهذا ما أدى إلى وجود عالمين داخل المجتمع: عالم متقدم وآخر متخلف.

ثانيا: التوصيات

- **التوصية الأولى:** قدرة أي حكومة حتى ولو كانت منتخبة ديمقراطيا على تحقيق المطالب الاجتماعية هي المقياس الفاصل لنجاحها أو فشله
- **التوصية الثانية:** ضرورة بناء الثقة المتبادلة بين مختلف الطوائف والجماعات الأثنية وفتح قنوات بينها، من أجل خلق مصالح مشتركة تساعد على بناء هذه الثقة المتبادلة

- **التوصية الثالثة**: يجب الوصول إلى هوية وطنية تكون معبرة عن فئات المجتمع وتتسع في الوقت ذاته لاحتواء هذه الاختلافات وخلق مثل هذه الهوية يحتاج إلى خلق روح الفعل الجماعي، وأن تقبل الجماعات المختلفة التضحية بمصالحها الشخصية من أجل المصلحة العامة، ويجب أن يكون هذا القبول طوعيا واختياريا ولا إكراه فيه، كما على الدولة اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستيعاب الأقليات ودمجها في المجتمع، وأن تعمل على تحقيق ذلك بأعلى درجة ممكنة من المساواة وعدم التمييز في توزيع السلطة السياسية والموارد.
- **التوصية الرابعة**: أهمية توحيد مناهج التعليم وأن لا يترك لكل جماعة أثنية أو مذهبية أن تنشئ نظامها التعليمي الخاص بها وغير الخاضع لرقابة الدولة.
- **التوصية الخامسة:** تحقيق التنمية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وضرورة أن تكون متوازية تراعي حقوق الجماعات التي تعرضت للظلم سابقا، وتعمل في الوقت ذاته على عدم المساس بالجماعات التي كانت تتمتع بوضع متميز في عهود النظم السابقة.
- **التوصية السادسة**: أهمية أن يحرص القائمون على التحول الديمقراطي على تقوية الحكومة المركزية حتى تكون قادرة على إدارة هذه العملية بطريقة لا تجعل السلطات الحقيقية في أيدي الجماعات الأثنية المكونة للدولة، كما يجب عدم السماح بأن تكون الحكومة المركزية ضعيفة أمام الأقاليم.
- **التوصية السابعة:** لابد لدول العالم الثالث أن تحقق تنمية شاملة جميع المجالات بعيدًا عن ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية ومثيلاتها، وذلك بالنظر إلى متطلباتها في ظل ما تحتويه عليه من موارد قد تفتقر إليها الدول المتقدمة.

قائمـــــة

المصـــادر

والمراجـــــع

أولا: الكتب

1- أسبر أمين،افريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ط1،بيروت: دمشق، 1985.

2- بلقزيز عبد الاله، في الإصلاح السياسي والديمقراطي،بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

3- بوري وهبي،خطر النفط على جنوب افريقيا،الكويت:منظمة الاقطارا لعربية المصدرة للبترول، 1983.

4- جابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

5- جابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر: " العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

6- جودة حسنين جودة، جغرافيا افريقيا الإقليمية،بيروت دار النهضة العربية، 1981.

7- حسنين إبراهيم توفيق، " العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 349، 2008.

8- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

9- خميس حازم والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

10- صبري إسماعيل ومحمد محمود الربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1999.

11- طه شريفة، " الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والاشكال"، المعهد المصري للدراسات.

12- عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

13- غليون برهان، دراسة نقدية حول الخيار الديمقراطي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1977.

14- فوزي سهام، التحول الديمقراطي في المجتمعات الأثنية دراسته مقارنة العراق وجنوبافريقيا، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

15- قداح نعيم، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2 الجزائر: الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، 1975.

16- كاظم صالح حواد، العاني علي غالب، الأنظمة السياسية، القاهرة: توزيع المكتبة القانونية، 1990.

17- كواري علي خليفة وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

18- كيلاني احسان، العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا وإسرائيل: دراسة مقارنة، دمشق:دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987.

19- ماريزهاين، جنوب إفريقيا: حدود التغيير، ترجمة: صلاح العمروسي وعزة الخميني، القاهرة: مركز البحوث العربية والافريقية، 2004.

20- مانديلا نيلسون، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، تر: عاشور الشماس، جنوب إفريقيا: جمعية نشر اللغة العربية، 1998.

21- مبارك مبارك محمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، ط1، القاهرة: مركز المحروسة،2011.

22- مجدي حماد،النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب افريقيا، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981.

23- مطر جميل، تأملات في السياسة الدولية،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

24- منصور أحمد بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي،2004.

25- ميتكسهدى، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث "، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

26- مينيسي أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

27- نصر الدين إبراهيم، دراسات في تجارب حركة التحرير الإفريقية، القاهرة: دار المصري للنشر، 2010.

28- هانتجتون صامؤيل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: د/عبدالوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

29- ياراد هواردج، المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

ثانيا: المجلات:

1- أبو زيدأحمد الشوري، " الانتقال التفاوضي في السودان .. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2009-2020"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 08، 2020.

2- أحمد طه محمد،"جنوب افريقيا ما بعد الأبارتيد"،السياسة الدولية،العدد 106،1991.

3- إد علي أحمد،" المصالحة والحقيقة في جنوب افريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها "، سياسات عربية، العدد 47، 2020.

4- بركات وائل، " الانتخابات البرلمانية في جنوب افريقيا ... وماذا بعد مانديلا "، السياسة الدولية، العدد 137، 1999.

5- سيد ضلع جمال محمد ، " إشكالية الديمقراطية غير مباشرة في افريقيا، الديمقراطية والقبيلة في افريقيا الصومال أنموذجا "، مداخلة في الندوة الدولية حول افريقيا الحاضر وأفاق المستقبل، نيامي-النيجر،2008.

6- خميس دهام حميد، همسة قحطان خلف، " العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا "، دراسات دولية، العدد 61، دون سنة نشر.

7- ديب روضة،" العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي بجنوب إفريقيا "، المركز الديمقراطيالعربي، 2019.

8- زيادة رضوان، " الديمقراطية الوفاقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، مستقبل الديمقراطية الوفاقية في الدول العربية، مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان، العدد 16، 2006.

9- شديد ثائرة، " العدالة الانتقالية كنموذج لبناء السلام دراسة حالة: جنوب افريقيا "، المركزالعربي الديمقراطي، 2021.

10-شرقاوي محمد عيسى،"الموقف الأمريكي في جنوب افريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 51،1987.

11-شمري ناظم نواف، حياد اسراء أحمد، "النظم الانتخابية -دراسة التحول الديمقراطي من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب افريقيا 1994-2009"، دون سنة نشر.

12-شهاب مفيد،"الأبارتيد والعنصرية فيجنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية،العدد 32،1973.

13-علي عبدالعزيز الشيماء، " جنوب إفريقيا ما بعد مانديلا "، السياسة الدولية، العدد 132، 1998.

14-عبد الناصر وليد محمود، " المؤتمر الإفريقي ومعادلة التوازنات الصعبة "، السياسة الدولية، العدد 110، 1992.

15-عبد الناصر وليد محمود،"جنوب افريقيا وتصفية الأبارتيد"،السياسة الدولية،العدد 105،.1991.

16-عبد العزيز النويضي، " شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب "، دفاتر الشمال، العدد 02، 1977.

17-علي مصباح محمد الوحيشي، " دراسة نظرية في التحول الديمقراطي "،مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 02، 2015.

18-محمد طه أحمد، " افريقيا والتغيرات الديمقراطية " السياسة الدولية، العدد 50، 1991.

19-محمود صافي محمود محمد، " التجارب الدولية في إدارة الصراعات الداخلية: دراسة حالة تجارب كل من (تركيا – جنوب إفريقيا – تشيلي) "، المجلد 05، العدد 09، 2020.

20-مهدي محمد عاشور، " الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا "، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، 2009.

21-مسعود ييونس، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، 2014.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

1- أحمد إسماعيل إسراء، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر1999-2007، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

2- إيمان أحمد عبدالحليم مهدي، " التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق1991-2005"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

3- بوجحفة رشيدة، " التنمية السياسية والأوضاع الاقتصادية الهند وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

4- خيري حازم، "الدور الإقليمي لجمهورية جنوب افريقيا جنوب الصحراء منذ1994، أطروحة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002.

5- خيري حازم،"السياسة الأمريكية اتجاه عملية التحول السياسي في جمهورية جنوب افريقيا 1989-1996"، رسالة ماجستير،القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999.

6- ريحان فوزي نايف عمر، " العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا،2007.

7- بوروني زكريا، " النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق، 2009-2010.

8- صحراوي شهرزاد، " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب 1996-2017 "، أطروحة الدكتوراه علوم، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019.

9- عاشور مهدي محمد، " التعددية الأثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2009.

10- فايز مهند إبراهيم، " العدالة الانتقالية –دراسة نظرية تطبيقية- "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

11- كريبش نبيل، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

12- مزوجي هشام،شبلي شهرزاد، نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، بسكرة كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015.

13- بلعورة مصطفى، " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 "، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2010.

14- مهران فاطمةمصطفى، "جمهورية جنوب افريقيا: دراسة في الجغرافية السياسية"،رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1994.

15- عبد اللطيف مها،"المجتمع والتحول السياسي في جنوب افريقياحتى عام1999"، (جامعة النهرين، العراق، كلية العلوم السياسية).

16- ثابت هالة جمال،" ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا 1986-1996 دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1999.

17- طعيبة أحمد ،" دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي-حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

رابعا: المو اقع الإلكترونية:

1- سوينيعمر، " الثقافة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي: رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربي، "تم تصفح الموقع يوم 18-05-2022http://www.mominou.com

2- زياني عثمان،" تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، تم تصفح الموقع يوم:18-05-2022http ://studies.aljazeera.net

3- جندي محمود جميل ، " الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي "، تم تصفح الموقع يوم:18-05-2022http://psajo.com.docx

4- مغيربي محمد زاهي بشير، " الديمقراطية والاصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات"، تم تصفح الموقع يوم:22-05-2022http://www.arabrenewal.info

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	11
تمهيد الفصل	11
المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة	12
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي	12
المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة	14
المبحث الثاني: عوامل و أنماط التحول الديمقراطي ومراحله	19
المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي	19
المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي	31
المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي	36
المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	40
المطلب الأول: المدخل التحديثي	40
المطلب الثاني: المدخل البنيوي	42
المطلب الثالث: المدخل الانتقالي	44
المبحث الرابع: بطاقة تقنية حول جنوب إفريقيا	47
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لجنوب إفريقيا	47
المطلب الثاني: التركيبة المجتمعية في جنوب إفريقيا	48
المطلب الثالث: النظام السياسي في جنوب إفريقيا	50

المطلب الرابع: الأوضاع الاقتصادية في جنوب إفريقيا	52
خلاصة الفصل الأول	54
الفصل الثاني: مسار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا	57
تمهيد للفصل	57
المبحث الأول: التطور الكرونولوجي لأزمة جنوب إفريقيا	58
المطلب الأول:التطور التاريخي للازمة	58
المبحث الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا	62
المطلب الأول: الأسباب الداخلية	62
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية	71
المبحث الثالث: مراحل عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا	77
المطلب الأول: المفاوضات على آليات المرحلة الانتقالية	77
المطلب الثاني: مرحلة وضع الدستور والملامح العامة له	79
المطلب الثالث: الانتخابات الديمقراطية الأولى عام 1994	81
المبحث الرابع:الحكومة الانتقالية وآليات الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا	83
المطلب الأول: الإصلاح السياسي كآلية في الترسيخ الديمقراطي	83
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي كآلية في الترسيخ الديمقراطي	86
المطلب الثالث: الإصلاح الاجتماعي كآلية في الترسيخ الديمقراطي	89
المبحث الخامس:تحديات التجربة الديمقراطية في جنوب افريقيا	93
المطلب الأول: التحديات السياسية	93

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية	95
المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية	99
خلاصة الفصل الثاني	102
الخاتمة	106
قائمة المراجع	110
فهرس المحتويات	117

ملخـص البحـث

تسعى هذه الدراسة للتطرق لعملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا في مضامينها المفاهيمية مع محاولة التعريج لمختلف الأسباب والدوافع من البيئتين الداخلية والخارجية المساهمة والدافعة لعملية التحول الديمقراطي وكذلك التطرق لمختلف التحديات التي واجهت تفعيلها على أرض الواقع، باعتبار جنوب إفريقيا شهدت أحداث تاريخية كبيرة ولعل أبرزها يهمنا في هذه الدراسة هي سياسة التميز العنصري التي تعتبر الانطلاقة الرسمية للبدئ بتجسيد معالم ومبادئ النظام الديمقراطي.

وعليه تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التحول الديمقراطي بجنوب إفريقيا مع توضيح مختلف التحديات والرهانات مع التطرق لجملة من الحلول المقترحة لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، جنوب إفريقيا، النظام السياسي، التحديات والرهانات.

Abstract :

This study seeks to address the process of democratization in South Africa in its conceptual contents with an attempt to explain the various reasons and motives from the internal and external environments contributing and driving the process of democratic transformation, as well as addressing the various challenges that faced its activation on the ground, given that South Africa witnessed major historical events and perhaps the most important of which concerns us in This study is the policy of racial discrimination, which is the official starting point to begin embodying the features and principles of the democratic system.

Accordingly, the study aims to shed light on the process of democratic transition in South Africa, clarifying the various challenges and stakes, and addressing a number of proposed solutions to confront them.

Keywords : democratic transition, South Africa, the political system, challenges and stakes.